الأمم المتحدة

A/CN.10/PV.310

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

هيئة نزع السلاح

الجلسة **٣١٠**

الاثنين، ٤ نيسان/أبريل ٢٠١١، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد البياتي ..... (العراق)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٠.

افتتاح الدورة

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعلن افتتاح الدورة الموضوعية لهيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح لعام ٢٠١١.

وقبل تناول البند الأول من بنود اليوم، أود، بالنيابة عن جميع أعضاء الهيئة، أن أتقدم بجزيل الشكر إلى السيد شعبان شعبان، وكيل الأمين العام لإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات، المسؤولة عن تقديم الخدمات لهيئة نزع السلاح، وكذلك للسيد سيرجيو دوارتي، الممثل السامي لشؤون نزع السلاح ورئيس مكتب شؤون نزع السلاح، الذي سيقدم الدعم الموضوعي لدورة الهيئة.

إن حضور السيد دوارتي، الدبلوماسي الذي يحظى بالاحترام على نطاق واسع، إنما يؤكد مرة أخرى على أهمية هيئة نزع السلاح، بوجه عام، وعلى التوقعات الكبيرة للدول الأعضاء من هذه الدورة، بوجه خاص. ويسعدني على وجه الخصوص أن أعطي الكلمة للسيد سيرجيو دوارتي.

السيد دوارتي (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أخاطب هيئة نزع السلاح في افتتاح دورتها الموضوعية لعام ٢٠١١. وأود أن أشيد برئيسها المنتهية ولايته، السفير جون – فرانسيس ريجيس سيترو، على قيادته المقتدرة لأعمال الهيئة في العام الماضي، وأن أنوه كذلك مع التقدير بجهود المكتب الكبيرة التي بذلت في العام الماضي. كما أود أن أهنئ السفير حميد البياتي على انتخابه رئيسا جديدا. إن مكتب شؤون نزع السلاح على استعداد لتقديم المساعدة لكم، سيدي، ولأعضاء المكتب وجميع الوفود خلال هذه الدورة.

وتبدأ الدورة أعمالها اليوم في ظل بيئة دولية آخذه في التطور أمام أعيننا. وتتيح تطورات عديدة الإمكانيات لإحراز تقدم في مواجهة التحديات الناشئة عن أسلحة الدمار الشامل والأسلحة التقليدية التي واجهها العالم على مدى فترة طويلة. بيد أن تطورات عديدة أخرى تثير الشواغل من أن الجهود المتعددة الأطراف للتصدي لتلك التحديات قد تحل مكانها بدائل أخرى. وفي أحسن الأحوال، قد تتضمن تلك البدائل بوادر لدول متفقة في الرأي لزرع بذور القواعد

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

الرجاء إعادة استعمال الورق

المتعددة الأطراف في المستقبل. وفي أسوأ الأحوال، قد تؤدي إلى محاولات يائسة لتحقيق الأمن من خلال الاعتماد على المساعدة الذاتية.

إن مؤسسات آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح، بما في ذلك هيئة نزع السلاح، بوصفها هيئة تداولية، تهدف إلى أن تكون أداة مفيدة في أيدي الدول الأعضاء من أجل تحقيق أهدافها المشتركة. غير أن المسؤولية النهائية عن مصير مبادرات نزع السلاح تقع على عاتق الدول الأعضاء، التي ستؤدي سياساتها وأولوياتها ومثابرتها إلى تحديد معالم عالم المستقبل على نحو إيجابي أو سلبي. وستتأثر تلك المعالم، بدورها، بإجراءات وتوقعات المجتمع المدني، أي الأغلبية الساحقة للبشرية التي عرّفتها ديباجة الميثاق بوصفها شعوب الأمم المتحدة.

وهذه الدورة مهمة على وجه الخصوص نظرا لأن الهيئة تقترب من نهاية دورة الثلاث سنوات من عملها. وعلى الرغم من إخفاقات الماضي، ما زالت الآمال معقودة على تحقيق توافق في الآراء بشأن كل بند من البنود الثلاثة، أي ”توصيات لتحقيق هدفي نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية“، و ”عناصر مشروع إعلان الفترة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٩ عقدا رابعا لنزع السلاح“، و ”التدابير العملية لبناء الثقة في مجال الأسلحة التقليدية“.

إننا نعي جميعا أن الهيئة لم تتمكن من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن المسائل الموضوعية على مدى فترة زادت على عقد من الزمن. وقد أدت تلك الصعوبات، بالإضافة إلى الصعوبات المشتركة لدى بقية أجزاء آلية نزع السلاح، إلى عقد اجتماع رفيع المستوى بشأن تنشيط أعمال مؤتمر نزع السلاح والمضي قدماً بالمفاوضات المتعددة الأطراف لنزع السلاح، في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠. وفي العام المقبل، سيقدم الأمين العام، بصفته رئيس ذلك الاجتماع، تقريرا وملاحظات إلى الدورة الأولى للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٥. ويحدوني الأمل، وأنا واثق أن هذا هو أمل العديد من الوفود الموجودة هنا اليوم، أن التقرير سيتمكن من التأكيد أن هيئة نزع السلاح توصلت خلال هذا العام إلى توافق في الآراء بشأن المسائل الهامة المدرجة في جدول أعمالها. إن مصير ذلك التقرير وأعمال اللجنة يبقى بطبيعة الحال في أيدي الأعضاء وحدهم.

وفي الختام، أود التأكيد على الصلة الوثيقة لجدول الأعمال الحالي للهيئة بأهداف الأمم المتحدة الثابتة فيما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل والأسلحة التقليدية. ومع أن نزع السلاح وتنظيم التسلح ورد ذكرهما في الميثاق، فقد تعين على الأمم المتحدة أن تتكيف مع الظروف المتغيرة، وحققت ذلك من خلال إجراء مختلف الإصلاحات الإدارية، ومن خلال المبادئ والمبادئ التوجيهية والتوصيات التي اعتمدتها هيئة نزع السلاح. إن كل مسألة من المسائل المدرجة في جدول أعمال الهيئة اليوم تشكل جزءا من تحقيق الطموح الأكبر، ألا وهو نزع السلاح العام والكامل في ظل مراقبة دولية فعالة، والذي يبقى الهدف النهائي للأمم المتحدة في هذا الميدان بكامله منذ انعقاد الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح.

ويمثل ذلك تأكيدا باهرا لحكمة ميثاق الأمم المتحدة، الذي حتى في عام ١٩٤٥، وقبل إجراء التفجير التجريبي الأول لسلاح نووي، أظهر أن العالم قد أدرك الحاجة إلى السعي بشكل متزامن إلى تحقيق هدفي نزع السلاح وتحديد الأسلحة. ويعكس جدول أعمال الهيئة هذا الفهم. وعليه، يحدوني الأمل أن يكون ذلك الفهم ملهما لبذل جهود جديدة لتحقيق توافق في الآراء خلال الأسابيع القادمة. ولذلك، يتعين علينا أن نصون هذا الإرث المقدس وأن نصنع مستقبلا جديدا للأجيال القادمة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد دوارتي على بيانه. وفي هذه المرحلة، أود أن أقدم بعض الملاحظات من منظور الرئاسة.

بينما نتصارع مع أزمة الحاضر ونتصدى لتحديات المستقبل، ينبغي لنا أن نسلم بأن أعمالنا خلال هذه الدورة، وكذلك في الدورات السابقة خلال دورة الثلاث سنوات من عملنا، هي جزء هام من جهود النهوض بنزع السلاح الشامل ووضع قواعد تحديد الأسلحة، وبالتالي تعزيز السلم والأمن الدوليين. ويحدوني الأمل أن الاعتراف المتعاظم في كل أرجاء العالم بحجم الرهان على نزع السلاح وعدم الانتشار، الذي كان ملهما للدعوات إلى اتخاذ إجراءات خلال السنوات القليلة الماضية، سيكون مؤاتيا لتحقيق نتائج إيجابية للدورة الموضوعية لهذا العام، وهي الأخيرة في دورة الثلاث سنوات من عمل هيئة نزع السلاح.

ومن دواعي الأسف أن جهود الهيئة لإحراز تقدم باءت بالفشل حتى الآن. وفي الواقع أن العقبات والصعوبات هي عنصر ملازم لمحاولة التوصل إلى اتفاق من خلال تحقيق التوافق في الآراء. وفي النهاية، ينبغي أن يبقى إيجاد الحلول للتغلب على تلك الصعوبات أمرا ممكنا نظرا لوجود اتفاق واسع النطاق على أهمية المسائل المعروضة على الهيئة. وإنني لعلى ثقة بأن يستمر بذل الجهود لبلوغ تلك الغاية. ويتعين علينا ألا نسمح لتلك الصعوبات أن تقوض جهودنا الجماعية لإيجاد حلول تكون مقبولة لدى جميع الأطراف.

وإذا لم يتم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن البنود المدرجة في جدول الأعمال، فستكون نتائج الدورة مجرد إضافة إلى السجل غير المرضي للهيئة خلال السنوات القليلة الماضية. وهذا ما يجب تلافيه. إن هيئة نزع السلاح، بالتأكيد، لا تعمل في فراغ. فالتقدم نحو توافق في الآراء بشأن تقديم توصيات يتوقف على الحيز الذي توفره لذلك التقدم التطورات في المجال الأوسع لنزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة. ويسري ذلك بشكل خاص على جهودنا من أجل اعتماد إعلان الأعوام ٢٠١٠-٢٠١٩ عقدا رابعا لنزع السلاح. وأمامنا فرصة حقيقية لتقييم التقدم المحرز في ميدان نزع السلاح وتحديد رؤية للعقد المقبل تكون قادرة على تجاوز أي مسألة محددة أو تحدي بعينه.

إنني على ثقة أن أعضاء الهيئة سيقدمون إسهاماتهم في مناقشات مثمرة للمسائل الموضوعية المعروضة علينا. وأعتقد أن هناك إمكانية للمضي قدماً في محفل نزع السلاح هذا والاستفادة من قواعد ومبادئ توجيهية متفق عليها بصورة مشتركة. وثمة حاجة ملحة إلى إبداء الإرادة السياسية لاستعادة مصداقية آلية نزع السلاح.

وكما تعرف اللجنة، كان لدى نظام صدام حسين الديكتاتوري السابق في العراق برنامج كامل لحيازة وتصنيع وتطوير جميع أنواع أسلحة الدمار الشامل، بما فيها الأسلحة النووية. وأهدر صدام بلايين الدولارات من ثروات الشعب العراقي على تلك البرامج. وبعد غزوه للكويت في عام ١٩٩٠، فرضت الأمم المتحدة جزاءات على العراق وأجبرت نظامه على تفكيك برامج الأسلحة تلك. وأُنفقت بلايين أخرى على تفكيك تلك الأسلحة.

ومنذ سقوط ديكتاتورية صدام في عام ٢٠٠٣، انتهجت الحكومة العراقية الجديدة سياسة تقوم على الانفتاح على المجتمع الدولي، واحترام مبادئ القانون الإنساني الدولي وتنفيذ التزاماتها الدولية، بما فيها تلك التي فُرِضت بسبب سياسات النظام السابق العدائية تجاه البلدان المجاورة. وتنص المادة ٩ من الدستور العراقي الجديد على أن العراق سوف ينفذ التزاماته الدولية الخاصة بمنع انتشار وتطوير واستخدام الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية، ومنع ما يتصل

بتطويرها وتصنيعها وإنتاجها واستخدامها من معدات ومواد وتكنولوجيات وأنظمة إيصال.

إن العراق الجديد مختلف عن عراق ما قبل عام ٢٠٠٣. وقد أنهي عمل لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق التفتيش، المكلفة بالتحقق من امتثال العراق، بقرار مجلس الأمن ١٧٦٢ (٢٠٠٧). ووقع العراق وانضم إلى العديد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية في مجال نزع السلاح، مثل اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة؛ ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية؛ واتفاقية حظر استخدام وإنتاج ونقل واستحداث الذخائر العنقودية؛ والبروتوكولات الإضافية لاتفاق الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية؛ ومدونة لاهاي لقواعد السلوك لمناهضة انتشار القذائف التسيارية؛ واتفاقية الحماية المادية للمواد النووية. وبعد تعاوننا في هذه المجالات، انتخب العراق عضواً في المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية للفترة ٢٠١٠-٢٠١٢.

تنظيم العمل

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يذكر أعضاء اللجنة أن اللجنة قد اعتمدت جدول أعمالها (A/CN.10/L.65) رسمياً في دورتها التنظيمية في ٢٨ آذار/مارس ٢٠١١. وبالتالي، لن تتخذ اللجنة أي إجراء في هذه الجلسة عدا عن الإحاطة علماً بالوثيقة A/CN.10/L.65. وما لم أسمع اعتراضاً، سأعتبر أن اللجنة توافق على أن تحيط علماً بتلك الوثيقة.

تقرر ذلك.

انتخاب أعضاء المكتب الآخرين

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): نشرع الآن في انتخاب بقية أعضاء المكتب. وكما يذكر الأعضاء، ما زال يتعين على اللجنة أن تنتخب المقرر وستة نواب للرئيس، أي واحد من مجموعة الدول الأفريقية، وواحد من مجموعة الدول الآسيوية، واثنان من مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي، واثنان من مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى.

وأود أن أبلغ اللجنة بأن مجموعة الدول الآسيوية رشحت السيدة بيرغانيم إيتيموفا، ممثلة كازاخستان، لمنصب نائب رئيس اللجنة.

أعطي الكلمة الآن لممثل ليختنشتاين.

السيد ستام (ليختنشتاين) (تكلم بالإنكليزية): بصفتي رئيس مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى لشهر نيسان/أبريل، أود أن أعلن ترشيح السيد جان - سيدريك يانسيتر دو بستوفن، ممثل بلجيكا، والسيد فرانسيسكو خافيير سانابريا، ممثل إسبانيا، لمنصبي نائب الرئيس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لقد أُبلغت بأن مشاورات مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي ما زالت مستمرة. وسنتناول انتخاب نائبي الرئيس من هذه المجموعة في مرحلة لاحقة.

وأود أن أبلغ اللجنة بأن مجموعة الدول الأفريقية رشحت ممثل السنغال كمرشح لمنصب نائب رئيس اللجنة، وممثل نيجيريا كمرشح لمنصب نائب رئيس الفريق العامل المعني بمناقشة عناصر مشروع الإعلان وممثل بنن كمرشح لمنصب مقرر اللجنة.

سأقرأ الآن الأسماء التي قدمت حتى الآن لشغل المناصب في هيئة المكتب. وبالنسبة إلى نواب الرئيس، أُبلغتُ بترشيحات السيدة بيرغانيم آيتيموفا، ممثلة كازاخستان، والسيد جان سيدريك يانسنس دي بيستهوفن، ممثل بلجيكا، والسيد دينغ ساليو نيانغ، ممثل السنغال، والسيد فرانسيسكو خافيير سانابريا، ممثل إسبانيا. وأُبلغت بترشيح نيجيريا لشغل منصب رئيس الفريق العامل الثاني، بينما ستشغل بنن منصب المقرر. واسما هذين الممثلين سيرسلان في موعد لاحق.

وما لم أسمع اعتراضا، سأعتبر أن الهيئة توافق على انتخاب أعضاء المكتب المذكورين.

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أهنئ أعضاء المكتب الذين انتخبوا توا لمناصب نواب الرئيس والمقرر. وأتطلع إلى العمل معهم لتحقيق أهداف هيئة نزع السلاح.

يعلم الأعضاء أن ثلاثة بنود مضمونية مدرجة على جدول أعمال الهيئة في هذه السنة التي هي الأخيرة في دورة الثلاث سنوات، وهي ”توصيات لتحقيق الهدف المتمثل في نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية“؛ و ”عناصر مشروع إعلان الفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٩ العقد الرابع لنزع السلاح“؛ و ”التدابير العملية لبناء الثقة في ميدان الأسلحة التقليدية“.

في دورتنا التنظيمية قررنا يوم ٢٨ آذار/مارس، بالإضافة إلى الفريقين العاملين القائمين، استحداث الفريق العامل الثالث للتعامل مع التدابير العملية لبناء الثقة في مجال الأسلحة التقليدية. وإن المسألة الملحة الوحيدة في هذه المرحلة هي انتخاب رؤساء الأفرقة الثلاثة تلك. وقد أُبلغت بأن المجموعات الإقليمية ما زالت منخرطة في مشاوراتها بشأن الترشيحات لمنصبي رئيسي الفريقين العاملين المتبقيين. وأود أن أناشدها إكمال تلك العملية بالسرعة الممكنة، ليتسنى البدء في اجتماعات الأفرقة على النحو المخطط له، في يوم الأربعاء ٦ نيسان/أبريل. وأود أن أذكر الوفود بأن الفريق العامل الثالث سيبدأ أعماله بعد انتهاء الفريقين الأول والثاني من أعمالهما.

وأود الآن أن أوجه انتباه الهيئة إلى برنامج العمل المنقح الذي أعدته الأمانة العامة، والذي يرد في الوثيقة A/CN.10/2011/CRP.1. وقد يتذكر الأعضاء أن بعض الوفود اقترحت إدخال تغييرات على الوثيقة في جلستنا التنظيمية. والوثيقة الحالية تتضمن تلك التغييرات. ويلاحظ الأعضاء أننا خصصنا لكل فريق عامل سبع جلسات على أساس التساوي. وسيعقد الفريقان العاملان الأول والثاني جلساتهما خلال النصف الأول من هذه الدورة، وستعقبها جلسات الفريق العامل الثالث.

وما لم أسمع اعتراضا، سأعتبر أن الهيئة تحيط علما ببرنامج العمل الوارد في الوثيقة A/CN.10/2011/CRP.1.

تقرر ذلك.

المناقشة العامة

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): مع بدء المناقشة العامة أود أن أحث الوفود التي لم تسجل أسماءها بعد في قائمة المتكلمين على أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن، لأننا نزمع اختتام المناقشة العامة غدا، الساعة السادسة مساء. وأود أيضا أن أذكر الوفود بأننا سنتقيد بالصيغة المعتمدة لمدة البيانات، وهي ١٥ دقيقة للوفود التي تتكلم باسم المجموعات و ١٠ دقائق للوفود التي تدلي بالبيانات بصفتها الوطنية.

السيد كروسي (هنغاريا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة الجبل الأسود وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وكرواتيا، وبلدا عملية تحقيق الاستقرار والانتساب المرشحان المحتملان ألبانيا والبوسنة والهرسك، فضلا عن أوكرانيا وجمهورية مولدوفا.

اسمحوا لي، أولا، أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم رئيسا لدورة ٢٠١١ لهيئة نزع السلاح، وأن أهنئ كذلك جميع أعضاء المكتب. وإن الاتحاد الأوروبي يتطلع إلى العمل بشكل وثيق معكم لتحقيق نتيجة ناجحة لهذه الدورة.

يقر الاتحاد الأوروبي بأهمية هيئة نزع السلاح، بوصفها الهيئة التداولية المتخصصة داخل آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف في الأمم المتحدة التي تسمح بإجراء

مداولات متعمقة بشأن قضايا محددة لنزع السلاح. ويرحب الاتحاد الأوروبي بالعمل الذي اضطلع به كلا الفريقين العاملين في العام الماضي. ونتطلع إلى العمل عن كثب معكم، السيد الرئيس، ومع رؤساء الأفرقة العاملة، للنظر في التدابير العملية لبناء الثقة في ميدان الأسلحة التقليدية قبل اختتام دورة الثلاث سنوات الحالية.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بالزخم المتجدد في نزع السلاح ومنع الانتشار على المستوى العالمي، الذي تجلى، من بين أمور أخرى، في نجاح مؤتمر عام ٢٠١٠ الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ودخول اتفاق ستارت الجديد حيز النفاذ، بالإضافة إلى التطورات الهامة في ميدان الأسلحة التقليدية، مثل بدء نفاذ اتفاقية حظر الذخائر العنقودية. ونؤكد من جديد التزامنا بالحد من التسلح ونزع السلاح على أساس المعاهدات المبرمة، ونؤكد على الحاجة إلى تجديد الجهود المتعددة الأطراف وتعزيز وتنشيط الصكوك المتعددة الأطراف. وفي هذا السياق، نعتزم الاستفادة من الهيئة إلى أقصى حد ممكن.

إن تعزيز نظام منع الانتشار ينبغي أن يكون أولوية رئيسية لجميع الدول من أجل منع انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها. فانتشار تلك الأسلحة ووسائل إيصالها إلى الجهات الفاعلة من غير الدول يشكل أحد أعظم التهديدات لأمننا المشترك. ولذلك يعتبر الاتحاد الأوروبي نفسه مؤيدا نشيطا للتنفيذ الحازم لقراري مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) و ١٨٨٧ (٢٠٠٩). ويعكف الاتحاد الأوروبي حاليا على قرار جديد لتقديم المساعدة المالية لتسهيل هذا العمل.

وبالنسبة إلى الاتحاد الأوروبي تظل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حجر الزاوية في نظام منع الانتشار النووي على الصعيد العالمي والأساس الذي يرتكز عليه السعي إلى نزع السلاح النووي وعنصرا هاما في التنمية المسؤولة للطاقة النووية للأغراض السلمية. لذلك يرحب الاتحاد الأوروبي باعتماد الوثيقة الختامية (NPT/CONF.2010/50 (المجلد الأول)) بتوافق الآراء في مؤتمر عام ٢٠١٠ لاستعراض معاهدة عدم الانتشار، وهو ملتزم للغاية بتنفيذ جميع خطط العمل المتصلة بركائز المعاهدة الثلاث.

يلتزم الاتحاد الأوروبي بالتنفيذ الكامل للتفاهمات التي تم التوصل إليها في المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية فيما يتعلق بالقرار ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط وإنشاء منطقة خالية من الأسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها في المنطقة. وفيما يتعلق بالحلقة الدراسية الداعمة للعملية المفضية إلى إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها، المقرر عقدها في عام ٢٠١١، فإن الاتحاد الأوروبي منخرط بفعالية في الإعداد لها، ويدعو جميع الدول في المنطقة إلى المشاركة فيها بروح بناءة إلى أقصى حد.

ويمثل الانضمام العالمي إلى الواجبات المترتبة عن معاهدة عدم الانتشار وتنفيذها تنفيذاً صارماً عاملاً رئيسياً للأمن الدولي. ويتعرض نظام المعاهدة لتحديات استثنائية بسبب الانتشار النووي في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ومخاطر الانتشار النووي في جمهورية إيران الإسلامية. ويشجب الاتحاد الأوروبي استمرار عدم استجابة إيران للشواغل الجدية بشأن طابع برنامجها النووي. ويحول رفض إيران التعاون التام مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتنفيذ البروتوكول الإضافي، بما يتناقض مع القرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومجلس الأمن، دون حل المسائل المعلقة، لا سيما تلك التي تشير إلى احتمال وجود بعد عسكري. لذا فإن الوكالة الدولية تظل غير قادرة على التوصل إلى استنتاج مفاده أن

جميع المواد النووية في إيران هي للأنشطة السلمية، وتظل يساورها القلق بشأن الأنشطة غير المعلن عنها، التي قد تكون أيضاً مرتبطة بتطوير شحنة متفجرة نووية لقذيفة. ويؤكد الاتحاد الأوروبي مجدداً التزامه بالسعي إلى إيجاد حل شامل وطويل الأمد للمسألة النووية الإيرانية عبر الحوار والمفاوضات وفقاً لقرار مجلس الأمن ١٩٢٩ (٢٠١٠). وقد واصلت الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي جهودها لإشراك إيران في منهج تدريجي لبناء الثقة، إلا أن إيران لم تُبدِ، حتى الآن، استعداداً لاغتنام هذه الفرصة.

ويشير الاتحاد الأوروبي إلى دور الوكالة الدولية الذي لا غنى عنه في التحقق من امتثال الدول لالتزاماتها بعدم الانتشار النووي. ويجدد الاتحاد الأوروبي دعوته لعالمية إبرام اتفاقات الضمانات الشاملة والبروتوكولات الإضافية، التي تشكل معاً معيار التحقق في الوقت الحالي. كما يشدد الاتحاد الأوروبي على الدور الرئيسي الذي تضطلع به الوكالة في كفالة التنمية المسؤولة للاستخدامات السلمية للطاقة النووية، في ظل أفضل شروط السلامة والأمان وعدم الانتشار، من قِبل البلدان الراغبة في تطوير قدراتها في هذا المجال. وفي هذا السياق، يدعم الاتحاد الأوروبي المزيد من تطوير وتنفيذ النهج المتعددة الأطراف لدورة الوقود النووي.

ووتكتسي معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أهمية أساسية في نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. وتعطي الالتزامات المتجددة بمتابعة عمليات التصديق على المعاهدة، لا سيما من قبل دول المرفق ٢، والتقدم المحرز مؤخراً في بناء نظام التحقق منها، قوة دفع جديدة لجهودنا الرامية إلى كفالة بدء نفاذ هذه المعاهدة الرئيسية في أقرب وقت ممكن. وإلى حين دخول المعاهدة حيز النفاذ، نحث جميع الدول على الالتزام بالوقف الاختياري والامتناع عن القيام بأي إجراءات تتنافى مع أحكام المعاهدة والواجبات المترتبة عنها.

وفيما يتعلق بمؤتمر نزع السلاح، يولي الاتحاد الأوروبي أهمية كبيرة للبدء الفوري للمفاوضات بشأن معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، بما في ذلك الأحكام المتعلقة بالتحقق، على أساس الولاية المتضمنة في الوثيقة CD/1299. وفي انتظار بدء سريان هذه المعاهدة، ندعو جميع الدول المعنية إلى الإعلان عن وقفٍ اختياري لإنتاج مثل هذه المواد والالتزام بذلك. ويُظهِر اعتماد برنامج العمل لعام ٢٠٠٩، الوارد في الوثيقة CD/1864، أن بدء المناقشات بشأن معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية أمر يمكن بلوغه.

وأولت الجمعية العامة أهمية كبيرة، خلال دورتها الاستثنائية المكرسة لنزع السلاح، لمشاركة جميع الدول الحائزة على أسلحة نووية في الهيئة التفاوضية التي أصبحت الآن مؤتمر نزع السلاح. ورحب الاتحاد الأوروبي بالاجتماع الرفيع المستوى المعقود في أيلول/سبتمبر بهدف تنشيط مؤتمر نزع السلاح. ويقف الاتحاد الأوروبي على أهبة الاستعداد للمساهمة في المزيد من الجهود الرامية إلى كفالة متابعة الاجتماع متابعةً فعالة.

وفي هذه الدورة التي مدتها ثلاث سنوات، أشار الاتحاد الأوروبي إلى أن اللجنة ينبغي أن تنتبه انتباهاً كافياً للأسلحة التقليدية، بما في ذلك التنفيذ الكامل لبرنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. ويلتزم الاتحاد الأوروبي التزاماً قوياً بتحسين الاستجابات الدولية والإقليمية للآثار الضارة والمؤدية إلى زعزعة الاستقرار لعلميات النقل غير المنظم للأسلحة التقليدية وتحويلها إلى السوق غير الشرعية. ويوجد في الاتحاد الأوروبي بالفعل تشريع شامل في مجال عمليات نقل الأسلحة التقليدية، وتقوم جميع الدول الأعضاء في الاتحاد بتنفيذه.

ويدعم الاتحاد الأوروبي فكرة إبرام معاهدة دولية لتجارة الأسلحة، وهو يشارك بفعالية في العملية الرامية إلى تحقيقها ويعمل على تعزيزها. ويرحب الاتحاد الأوروبي بالنتائج الإيجابية التي توصلت إليها الدورتان التحضيريتان للجنة المعقودتان في نيويورك في تموز/يوليه ٢٠١٠ وشباط/فبراير ٢٠١١ قبل مؤتمر الأمم المتحدة بشأن إبرام معاهدة تجارة الأسلحة، الذي من المقرر عقده عام ٢٠١٢ بهدف بلورة صك ملزم قانوناً بشأن أعلى المعايير الدولية الممكنة لنقل الأسلحة التقليدية.

ويظل الاتحاد الأوروبي، في تصديه لتحديات التجارة غير القانونية في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ملتزماً بالعمل مع جميع الدول الأعضاء في إطار برنامج عمل عام ٢٠٠١ المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. ولا يزال الاتحاد الأوروبي يعتبر هذا الصك الدولي إطار العمل المتعدد الأطراف الرئيسي للاستجابة للتحديات التي تطرحها التجارة غير المشروعة في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وإفراط تكديسها.

وفي انتظار انعقاد مؤتمر استعراض برنامج العمل لعام ٢٠١٢، نتطلع للمشاركة في المناقشات في الاجتماع المفتوح العضوية المقبل للخبراء الحكوميين في أيار/مايو ٢٠١١. ويعتقد الاتحاد الأوروبي أن ذلك الاجتماع يمكن أن يشكل فرصة لتطبيق نهج براغماتي موجه نحو تحقيق النتائج من أجل تحسين تنفيذ برنامج العمل. وفي ذلك الصدد، يبدو تعليم الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتعقبها مسألة مهمة وذات صلة يتعين مناقشتها.

ونحن مقتنعون كذلك بأن الوقت قد حان لإجراء تقييم إستراتيجي للجهود التي بذلها المجتمع الدولي للتصدي لمخاطر التجارة غير المشروعة والتكديس المفرط للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وينبغي أن يوفر المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٢ الفرصة للدول الأعضاء لإجراء تقييم شامل لمستوى تنفيذ برنامج العمل بعد ١١ عاماً على اعتماده، والنظر في ملاءمته للاستجابة للتهديدات المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، واتخاذ القرارات الصائبة لإدخال المزيد من التحسينات على برنامج العمل وتسريع تنفيذه.

والاتحاد الأوروبي يرى أن التعاون الدولي لا يزال عنصرا رئيسيا في ضمان التنفيذ الكامل للصكوك الدولية والإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة التي تهدف إلى منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتراكمها المفرط. ويواصل الاتحاد الأوروبي دعم جهود البلدان الثالثة في التصدي للاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، مسترشدا في ذلك باستراتيجيته المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة لعام ٢٠٠٥. ونحن نساعد البلدان الأخرى والمنظمات الإقليمية في تنفيذها لبرنامج العمل وغيره من الصكوك ذات الصلة، مثل الصك الدولي بشأن الوسم والتعقب وبروتوكول الأمم المتحدة للأسلحة النارية. كما نواصل العمل على إعداد أدوات وممارسات مبتكرة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ولا سيما بطريق الجو.

ونرى أن الشفافية في المسائل العسكرية، بما في ذلك عمليات نقل الأسلحة دوليا والإنفاق العسكري، لا تزال تدبيرا رئيسيا لبناء الثقة يستحق المزيد من الاهتمام. والاتحاد الأوروبي يعيد التأكيد على دعمه القوي لسجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية ونظام الأمم المتحدة الموحد للإبلاغ عن النفقات العسكرية. ونشجع جميع الدول الأعضاء على الإسهام في نجاح الصكين بتقديم تقاريرها الوطنية بانتظام. ونحن مقتنعون بنفس الدرجة بأنه لكي

يحتفظ سجل الأسلحة التقليدية بأهميته، فإنه يجب أن يتضمن فئة إضافية تكرس للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

والاتحاد الأوروبي يرحب بالتقدم الكبير المحرز في تحقيق عالمية وتنفيذ اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام. والدعم المالي والسياسي الذي يقدمه الاتحاد والدول الأعضاء فيه لمكافحة الألغام كبير. ويركز دعمنا على تعزيز تحقيق عالمية الاتفاقية ومساعدة الدول الأطراف على الامتثال لالتزاماتها، بما في ذلك تدمير المخزونات وتطهير مناطق الألغام والتوعية بالمخاطر ومساعدة الضحايا. والاتحاد ملتزم بتنفيذ خطة عمل كارتاخينا، وهو يعمل على إعداد مشروع مقرر محدد لدعمها.

والاتحاد الأوروبي ما زال ملتزما التزاما ثابتا بالتصدي للمشاكل الإنسانية الناجمة عن الذخائر العنقودية. والاتحاد يعتبر أن من الضروري تقديم التزامات قوية في هذا المجال، من شأنها أن تؤدي إلى تحقيق نتائج ملموسة في الميدان تجاه ضحايا هذه الأسلحة وبالتالي سيكون لها تأثير إنساني حقيقي.

وفضلا عن ذلك، يرحب الاتحاد الأوروبي باعتماد خطة عمل فينتيان للفترة ٢٠١٠-٢٠١٥ في الاجتماع الأول للدول الأطراف في اتفاقية الذخائر العنقودية، والذي عقد في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠.

والاتحاد الأوروبي ما زال ملتزما التزاما ثابتا بالمحافظة على اتفاقية الأسلحة التقليدية وتطويرها، إذ أنها تشكل جزءا أساسيا من القانون الإنساني الدولي. ونتطلع إلى انعقاد المؤتمر الاستعراضي الرابع للاتفاقية في جنيف في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١. ولنجاح المؤتمر الاستعراضي فإنه يتعين أن يستعرض ويوضح ويعزز الالتزامات القائمة وتنفيذها. ونرى أن المؤتمر ينبغي أن يحرز تقدما بشأن المسائل قيد المناقشة حاليا أو ينتهي منها. كما ينبغي له أن يضع تصورات للقيام بعمل مفيد مستقبلا.

وختاما، نتمنى لكم، سيدي الرئيس، كل النجاح في مساعيكم ونؤكد لكم الدعم الكامل لدول الاتحاد الأوروبي في هذه العملية.

السيد إراثوريث (شيلي) (تكلم بالإسبانية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن أعضاء مجموعة ريو. وبداية، فإن مجموعة ريو تهنئكم، سيدي، على انتخابكم لرئاسة الدورة الموضوعية لهيئة نزع السلاح لعام ٢٠١١، وكذلك سائر أعضاء المكتب. كما نود أن نعرب عن امتناننا لرئيسي الفريقين العاملين الأول والثاني لعام ٢٠١٠، وهما، السيد باولو كوكولي، ممثل إيطاليا، والسيد يوهان باسكاليس، ممثل جنوب أفريقيا، على جهودهما للانتهاء من عملهما. وفي السياق ذاته، نتمنى لرؤساء الأفرقة العاملة الأول والثاني والثالث كل النجاح في هذه الدورة. كما نرحب بمشاركة الممثل السامي لشؤون نزع السلاح، السيد سيرجيو دوارتي، ونشكره على ملاحظاته الاستهلالية.

تؤكد مجموعة ريو من جديد على استعدادها للعمل بشكل بناء من أجل الانتهاء من المهام المعقدة المسندة إلى الهيئة. ونأمل أن يتسنى إحراز تقدم يمكننا من اعتماد توصيات محددة خلال الدورة الحالية، وهي دورة الثلاث سنوات الثالثة والأخيرة بالنسبة لاثنين من البنود الموضوعية.

وتعيد مجموعة ريو التأكيد على دور هيئة نزع السلاح باعتبارها الهيئة المتخصصة والتداولية داخل آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف التابعة للأمم المتحدة، التي تتيح إجراء مداولات متعمقة بشأن القضايا المحددة ذات الصلة بنزع السلاح، وهو ما يؤدي بدوره إلى تقديم توصيات محددة إلى الجمعية العامة.

وبخصوص البند المعنون ”توصيات لبلوغ هدف نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية“، تؤكد المجموعة مجددا موقفها الثابت المؤيد لنزع السلاح النووي وعدم انتشاره بجميع جوانبهما، وكذلك قلقها إزاء التهديد الخطير الذي يشكله وجود الأسلحة النووية في حد ذاته للبشرية والتقدم البطيء باتجاه إزالتها التامة، التي تشكل الضمان المطلق الوحيد لعدم التهديد باستعمال هذه الأسلحة أو استعمالها.

ولئن كانت مجموعة ريو ترحب بعدد من المؤشرات الإيجابية بخصوص نزع السلاح النووي وعدم انتشاره، فإنها تشدد على ضرورة اتخاذ إجراءات عاجلة ومتسقة تهدف إلى الإزالة الكاملة للأسلحة النووية وحظرها بشكل ملزم قانونا خلال إطار زمني محدد.

وترحب مجموعة ريو بعقد مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠، والذي عقد في نيويورك في أيار/مايو ٢٠١٠، وتحيط علما بأنه اعتمد وثيقة ختامية موضوعية (NPT/CONF.2010/50(Vol.I)). وتلاحظ مجموعة ريو أن الوثيقة تمثل، على الرغم من عدم خلوها من العيوب، نتيجة يمكن البناء عليها ومواصلة تعزيزها مستقبلا. ونرى أن الخطة المتفق عليها لإجراءات المتابعة تمثل إسهاما إيجابيا في هدف نزع السلاح النووي وعدم انتشاره، وهي بمثابة أساس للمشاركة البناءة سعيا إلى تحقيق نتائج ملموسة على طريق بلوغ هدف إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

وتعيد مجموعة ريو التأكيد على أهمية كل من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وهي حجر الزاوية لنظام نزع السلاح النووي وعدم انتشاره، وتحقيق التوازن بين ركائزها الثلاث. ونحن ملتزمون تماما بعالمية المعاهدة ومن ثم نحث الدول التي لم تنضم بعد إلى المعاهدة، باعتبارها دولا غير حائزة للأسلحة النووية، على القيام بذلك. كما ندعو الدول الأطراف في المعاهدة إلى الامتثال الكامل لجميع التزاماتها والوفاء بالتزاماتها بموجب المعاهدة. ونؤكد مجددا على أهمية عدم تفسير المعاهدة أو تنفيذها على أساس انتقائي.

وتحث مجموعة ريو الدول الحائزة للأسلحة النووية على الوفاء الكامل بالتزاماتها بنزع السلاح النووي بموجب المادة السادسة من المعاهدة وعلى الامتثال لالتزاماتها بموجبها، ولا سيما التدابير العملية نحو نزع السلاح النووي المتفق عليها خلال مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠٠٠ وخطة العمل المعتمدة في المؤتمر الاستعراضي الثامن. وندعو الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى التعجيل بتنفيذ التدابير اللازمة لتحقيق هذه الغاية.

ومجموعة ريو تؤكد من جديد على الحق غير القابل للتصرف للبلدان النامية في المشاركة في بحوث الطاقة النووية وإنتاجها واستخدامها للأغراض السلمية من دون تمييز. كما نؤكد مجددا على أن ضرورة أن يتعهد جميع الأطراف في المعاهدة بتيسير أكبر قدر ممكن من تبادل المعدات والمواد والمعلومات العلمية والتكنولوجية، وأن يكون لها الحق في المشاركة في ذلك، من أجل استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية.

وتشدد مجموعة ريو أيضا على أهمية حفض الدول الحائزة للأسلحة النووية لترساناتها النووية على نحو شفاف يمكن التحقق منه ولا رجعة فيه، بغية إزالتها الكاملة في إطار جدول زمني محدد.

وتعتبر مجموعة ريو البدء بنفاذ المعاهدة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بشأن اتخاذ تدابير لمواصلة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها خطوة هامة لتخفيض ترساناتها النووية المنشورة. ونتطلع إلى

التعجيل بتنفيذها. وعلى الرغم من أن المعاهدة تمثل تقدما هاما، فإن المجموعة تدعو إلى إجراء تخفيضات إضافية كبيرة، لا سيما فيما يتعلق بالأسلحة النووية غير المنشورة وغير الاستراتيجية. وعلاوة على ذلك، تدعو المجموعة جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى اتخاذ خطوات ملموسة وشفافة يمكن التحقق منها ولا رجعة فيها بغية إزالة جميع أنواع الأسلحة النووية، التي لا يزال عددها بعشرات الآلاف.

إن أعضاء مجموعة ريو ينتمون إلى المنطقة التي أنشأت أول منطقة مكتظة بالسكان خالية من الأسلحة النووية، بموجب معاهدة تلاتيلوكو لعام ١٩٦٧. وباعتبارنا دولا أطرافا في المعاهدة، نحث الدول الحائزة للأسلحة النووية على سحب البيانات التفسيرية التي أدلت بها عندما انضمت إلى بروتوكولات هذه الاتفاقية. وبالمثل، تجدد مجموعة ريو التزامها بدعم إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية في أنحاء أخرى من العالم، وتعرب عن ارتياحها لما ورد في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠ من تأييد لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في مناطق العالم التي لا توجد فيها بعد، لا سيما في الشرق الأوسط.

وترحب مجموعة ريو بعقد المؤتمر الثاني للدول الأطراف في معاهدات إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية والدول الموقِّعة عليها ومنغوليا، في المقر في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٠. وننوه بإسهام تلك المبادرة في تعزيز نظام نزع السلاح وعدم الانتشار.

وتؤكد مجموعة ريو مجددا على دور مؤتمر نزع السلاح باعتباره الهيئة الوحيدة المتعددة الأطراف للتفاوض بشأن نزع السلاح. وتعرب مجموعة ريو عن بالغ أسفها لعدم تمكن مؤتمر نزع السلاح من اعتماد برنامج عمل، على الرغم مما وقع من تطورات إيجابية في عام ٢٠٠٩ وما بذل من جهود في عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١. وتهيب مجموعة ريو بجميع أعضاء المؤتمر أن يبدوا الإرادة السياسية اللازمة لكفالة انطلاق عمله الموضوعي، بدون تأخير، من خلال اعتماد وتنفيذ برنامج عمل متوازن وشامل يمضي قدما بجدول أعمال نزع السلاح، بما في ذلك المفاوضات بشأن إبرام اتفاقية للأسلحة النووية، وصك عالمي غير مشروط وملزما قانونا بشأن منح ضمانات أمنية سلبية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية، ومنع حدوث سابق للتسلح في الفضاء الخارجي، وإبرام معاهدة متعددة الأطراف وغير تمييزية لحظر إنتاج المواد الانشطارية للأسلحة النووية وغيرها من المواد المتفجرة الأخرى.

وتؤكد مجموعة ريو مجددا موقفها إزاء الوقف الكامل لجميع أنواع التجارب النووية. ونشدد على أهمية أن تبقي جميع الدول على وقف اختياري لجميع أنواع التجارب النووية وجميع أشكال المواد المتفجرة النووية. وتشدد المجموعة على أهمية التعجيل ببدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وفي ذلك السياق، نرحب بإعلانات بعض الدول المدرجة في المرفق ٢، التي تعلن فيها عن نيتها اتخاذ خطوات صوب المصادقة عليها. ونأمل أن تصبح تلك الإعلانات إجراءات ملموسة قريبا. وتناشد مجموعة ريو جميع الدول المدرجة في المرفق ٢ التي لم تصادق بعد على المعاهدة أن تفعل ذلك باعتباره مسألة ذات أولوية، ودليلا على إرادتها السياسية والتزامها بالسلم والأمن الدوليين.

وفيما يتعلق بالبند ”عناصر مشروع إعلان الفترة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٩ عقدا رابعا لنزع السلاح“، تعتقد المجموعة أن العقد الرابع سيكون له أثر إيجابي في حشد الجهود العالمية للاستجابة للتحديات الراهنة والناشئة في مجالات نزع الصلاح وتحديد الأسلحة والانتشار والأمن الدولي. كما تشدد المجموعة على أهمية المضي قدما في جدول أعمال نزع السلاح على الصعيد الدولي، وتعتقد أن الوقت

قد حان للعمل بصورة بناءة على وضع خارطة طريق تمهد السبيل للإزالة الكاملة للأسلحة النووية.

وأما فيما يتعلق بالبند الثالث من جدول الأعمال، المعنون ”التدابير العملية لبناء الثقة في مجال الأسلحة التقليدية“، تعتقد مجموعة ريو أن هذه التدابير أداة هامة للسلم والأمن الدوليين، لأنها تكمل الجهود المبذولة في مجالي نزع السلاح وعدم الانتشار. وقد اتخذت منطقتنا خطوات كبيرة صوب تنفيذ تدابير بناء الثقة في ميدان الأسلحة التقليدية. وتساعد هذه التدابير على تعزيز السلم والأمن الدوليين لأنها تروم تحديدا تعزيز التفاهم والشفافية والتعاون فيما بين الدول. وبالتالي، فإننا نعتقد أنه لا بد من تعزيز تدابير بناء الثقة وتحسينها وتوسيع نطاقها على جميع المستويات. وفي ذلك الصدد، تجدر الإشارة إلى قرارات الجمعية العامة ذات الصلة، بما فيها القرار ٥٧/٦٣، الذي اتخذ بالإجماع.

ومن بين أهداف هذه القرارات تعزيز تبادل المعلومات بشأن تدابير بناء الثقة في ميدان الأسلحة التقليدية. وفي ذلك الصدد، فإن المعلومات التي تقدمها الدول طوعا تسجل إلكترونيا في قواعد بيانات على موقع مكتب شؤون نزع السلاح على الإنترنت، وهي متوافرة باللغات الست للأمم المتحدة، وفقا للقرار ٥٣/٦٥.

وتشدد مجموعة ريو على أهمية العمل الذي يقوم به مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، فضلا عما يقدمه من مساعدة إلى بلدان المنطقة بغية تنفيذ تدابير نزع السلاح في مختلف المجالات.

وفي الختام، تؤكد مجموعة ريو مجددا استعدادها للتعاون معكم، سيدي الرئيس، ومع أعضاء المكتب لتحقيق نتائج ملموسة خلال هذه الدورة. ونناشد جميع الوفود أن تبدي ما يلزم من إرادة سياسية من أجل تحقيق نتيجة جيدة تمهد السبيل لخطوات عملية صوب الهدف المشترك المتمثل في بناء عالم أكثر سلامة.

السيد كليب (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

أود بادئ ذي بدء أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم رئيسا لدورة هيئة نزع السلاح لهذه السنة. كما أهنئ أعضاء المكتب على انتخابهم ورؤساء الأفرقة العاملة على توليهم مناصبهم. والحركة على اقتناع بأننا، تحت قيادتكم المقتدرة، سنحقق تقدما ملموسا بشأن جدول أعمال نزع السلاح وعدم الانتشار المتفق عليه عالميا. ونؤكد كامل دعمنا لكم، سيدي، ولأعضاء المكتب ورؤساء الأفرقة العاملة. ونتطلع إلى العمل مع جميع الدول الأعضاء.

كما نود أن نعرب عن تقديرنا لسعادة السيد جون – فرانسيس ريجيس زينسو ممثل بنن، رئيس الهيئة لعام ٢٠١٠، وللرؤساء السابقين للأفرقة العاملة على ما قاموا به من عمل مضن. وترحب حركة عدم الانحياز بملاحظات الممثل السامي لشؤون نزع السلاح. ونقدر كثيرا جهوده لتيسير تحقيق أهداف الهيئة.

وقبل أن أواصل كلمتي، تود الحركة أن تعرب عن صادق تعازيها لحكومة وشعب اليابان في أعقاب حدثي الزلزال والتسونامي. وبينما تتعافى دولة اليابان من هذه الكارثتين، فإننا نعرب عن صادق تمنياتنا القلبية لضحايا الكارثتين ولشعب اليابان.

وإذ نلاحظ بعض التطورات الدولية الإيجابية في سياق نزع السلاح النووي، فإن حركة عدم الانحياز تشدد على أنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي تحقيقه لبلوغ عالم خال من الأسلحة النووية. ونشدد على ما يساورنا من قلق

إزاء بطء وتيرة التقدم صوب نزع السلاح النووي، ونشدد على أهمية تسريع التقدم صوب هدف نزع السلاح النووي.

وتؤكد الحركة مجددا ما يساورها من قلق إزاء التهديد الذي تتعرض للبشرية جراء استمرار وجود الأسلحة النووية وإمكانية استخدامها أو التهديد باستخدامها. ونحث الدول، لا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، أن تفي على نحو كامل بتعهداتها والتزاماتها بشأن نزع السلاح النووي بطريقة شفافة لا رجعة فيها ويمكن التحقق منها دوليا، وبشأن عدم انتشار الأسلحة النووية بجميع جوانبه.

وتشدد حركة عدم الانحياز على مواقفها المبدئية بشأن نزع السلاح النووي، الذي ما برح أولويتها القصوى، وبشأن المسألة ذات الصلة المتمثلة في عدم انتشار الأسلحة النووية بجميع جوانبها، وتؤكد على أهمية ضرورة اقتران الجهود الرامية إلى عدم انتشار الأسلحة النووية بجهود متزامنة تروم نزع السلاح النووي، بما أن العمليتين تعزز كل منهما الأخرى، وعلى ضرورة وفاء جميع الدول بالتزاماتها. إن الهدف النهائي لعملية نزع السلاح هو نزع السلاح العام والكامل في إطار مراقبة دولية صارمة وفعالة بغية تعزيز السلم والأمن الدوليين.

وتذكر الحركة أن رؤساء دول وحكوماتها أكدوا مجددا، في مؤتمر قمة شرم الشيخ الذي عقد في تموز/حزيران ٢٠٠٩، موقف الحركة الثابت إزاء الصلاحية المطلقة للدبلوماسية المتعددة الأطراف في ميدان نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية. وفي ذلك الصدد، تؤكد المجموعة مجددا على وجاهة هيئة نزع السلاح ومركزيتها باعتبارها الجهاز المتخصص والتداولي الوحيد داخل آلية الأمم المتحدة المتعددة الأطراف لنزع السلاح، الذي يكفل إجراء تداول معمق بشأن مسائل محددة متعلقة بنزع السلاح، مع تقديم توصيات ملموسة إلى الجمعية العامة.

كما تذكر المجموعة بالأهمية المحورية والصلاحية المتواصلة للنتيجة التوافقية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح.

لقد قدم عمل الهيئة إسهامات في ميدان نزع السلاح وتحديد الأسلحة، على نحو ما جسدته دوراتها المثمرة الكثيرة، بما في ذلك عندما تمكنت من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن المبادئ التوجيهية لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية وتحديد الأسلحة التقليدية. ويمكن لهيئة نزع السلاح أن قدر كبير من الفعالية، لا سيما في ميدان نزع السلاح النووي، ونأمل أن يتعزز العمل في ذلك الصدد بتعزيز الإرادة السياسية.

وتأمل الحركة أن تتحقق الأهداف المتفق عليها بشأن نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية بجميع جوانبه في أقرب وقت ممكن. وفي هذا السياق، نرى أن الوظيفة التداولية للهيئة تزداد أهمية، بالنظر إلى ضرورة إحراز تقدم سريع صوب تحقيق أهداف نزع السلاح.

وتشدد الحركة على أهمية مؤتمر نزع السلاح باعتباره الجهاز التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد بشأن نزع السلاح وتعيد توجيه ندائها إلى المؤتمر للاتفاق على وضع برنامج عمل متوازن وشامل من خلال، في جملة أمور، إنشاء لجنة مخصصة معنية بنزع السلاح النووي في أقرب وقت ممكن وباعتبارها أولوية قصوى. وتشدد الحركة على ضرورة بدء مفاوضات في المؤتمر على برنامج تدريجي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية في إطار جدول زمني محدد، بما في ذلك إبرام اتفاقية للأسلحة النووية. ولتحقيق ذلك الهدف، وللإسهام في منع استحداث الأسلحة النووية وإنتاجها والحصول عليها وتجربتها وتخزينها ونقلها واستخدامها أو التهديد باستخدامها، والتمكن من تدمير جميع الأسلحة النووية،

فإن الحركة تدعو مرة أخرى إلى عقد مؤتمر دولي في أقرب موعد ممكن.

ونلاحظ أننا لم نتمكن من تحقيق تقدم جوهري في الفريق العامل الأول بشأن التوصيات المتعلقة بتحقيق هدف نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية، على الرغم مما بذلته الحركة من قصارى الجهود خلال الدورة الموضوعية لهيئة نزع السلاح لعام ٢٠١٠. غير أننا نلاحظ المناقشات البناءة التي عقدت في الفريق العامل ونتوقع أن تتفق الهيئة أثناء هذه الدورة على توصيات ملموسة لتحقيق هدف نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية بجميع جوانبه.

ونؤكد مجددا على أهمية الاستنتاج الذي توصلت إليه محكمة العدل الدولية بالإجماع ومفاده أن هناك ضرورة للمتابعة، بحسن نية، والانتهاء من المفاوضات المؤدية إلى نزع السلاح النووي بجميع جوانبه تحت مراقبة دولية صارمة وفعالة.

وتؤكد حركة عدم الانحياز مجددا أن الإزالة الكاملة للأسلحة النووية هو الضمانة المطلقة الوحيدة ضد استخدام تلك الأسلحة أو التهديد باستخدامها. وريثما يتم القضاء الكامل على الأسلحة النووية، ينبغي بذل جهود فعالة على وجه الأولوية لإبرام صكٍّ عالمي وغير مشروط وملزم قانوناً بشأن الضمانات الأمنية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها.

وتجدد حركة عدم الانحياز التأكيد على أهمية تطبيق الدول الحائزة للأسلحة النووية لمبادئ الشفافية واللارجعة وإمكانية التحقق في جميع التدابير المتعلقة بالوفاء بالتزاماتها المتصلة بنزع السلاح النووي. وإذ تلاحظ الحركة إبرام المعاهدة الجديدة لتخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها، فإنها تشدد على أن التخفيضات في النشر وفي الوضع العمليات لا يمكن أن تكون بديلاً عن تخفيض الأسلحة النووية بصورة لا رجعة عنها، وفي التخلص الكامل منها.

وتؤكد الحركة مجددا على حق البلدان النامية غير القابل للتصرف في تطوير البحث في مجال الطاقة النووية وإنتاجها واستخدامها للأغراض السلمية، بدون تمييز. ولا تزال الحركة تلاحظ بقلق استمرار فرض قيود لا مبرر لها على الصادرات إلى البلدان النامية من المواد والمعدات والتكنولوجيات المخصصة للأغراض السلمية.

ودول حركة عدم الانحياز الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تؤكد مجددا أنه لا يجوز تفسير أي شيء في المعاهدة على أنه يمس حق جميع الأطراف غير القابل للتصرف في تطوير البحث في مجال الطاقة النووية وإنتاجها واستعمالها للأغراض السلمية دون تمييز، ووفقا للمواد الأولى والثانية والثالثة والرابعة من المعاهدة. ونشدد على أن هذا الحق يمثل هدفا من الأهداف الأساسية للمعاهدة. وفي هذا السياق، نؤكد أن خيارات كل بلد وقرارته في ميدان الاستخدامات السلمية للطاقة النووية ينبغي احترامها دون المساس بسياساته أو اتفاقات وترتيبات التعاون الدولي لاستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية وسياساته المتعلقة بدورة الوقود.

وتشدد الحركة على ضرورة أن تسعى جميع الدول بحسن نية إلى تعزيز المفاوضات المتعددة الأطراف، على نحو ما اتفق عليه بتوافق الآراء في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة، بغية تحقيق نزع السلاح العام والكامل تحت مراقبة دولية صارمة وفعالة.

وتشدد الحركة على أهمية تحقيق الامتثال العالمي لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، بما في ذلك من جانب جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية التي ينبغي أن

تسهم، من جملة أمور، في عملية نزع السلاح النووي. واستمرار التزام جميع الدول الموقعة، لا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، بنزع السلاح النووي أمر أساسي إذا أريد لأهداف معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أن تتحقق بصورة كاملة.

وفي هذا السياق، قدمت الحركة اقتراحا ملموسا إلى الفريق العامل الأول التابع للهيئة. وتأمل الحركة أن يؤخذ اقتراحها على النحو الواجب في الحسبان. ولذلك، فإننا على استعداد للانخراط في مناقشة بناءة.

وتلاحظ الحركة أن الفريق العامل الثاني، الذي يتناول عناصر مشروع إعلان العقد الرابع لنزع السلاح، لم ينجح في اختتام أعماله خلال دورة عام ٢٠١٠، على الرغم مما أجراه من مناقشات موضوعية بناءة. ولبلوغ اتفاق المواقف اللازم لكي يتوصل الفريق العامل إلى توصيات توافقية بشأن في الآراء يشأن عناصر مشروع إعلان العقد الرابع لنزع السلاح، تحث الحركة جميع الوفود على إبداء ما يلزم من إدارة سياسية ومرونة خلال دورة هيئة نزع السلاح لعام ٢٠١١. وتأمل الحركة أن تتكلل جهود الفريق العامل في هذه الدورة بنتيجة شاملة ومتوازنة وموجزة واستشرافية، ونتعهد بتقديم كامل تعاوننا لتحقيق تلك الغاية.

وتؤكد الحركة مجددا موقفها الثابت إزاء الضرورة الملحة لعقد الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعة العامة المكرسة لنزع السلاح. ويساورنا بالغ القلق إزاء عدم عقد تلك الدورة على الرغم مما بذلناه من جهود طيلة عدة سنوات في هذا الصدد. وترحب الحركة بالتأييد الساحق للجمعية العامة التي قررت، بموجب قرارها ٦٦/٦٥ المؤرخ ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، إنشاء فريق عامل مفتوح العضوية. وهدفنا هو إنشاء هذا الفريق العامل وفقا للقرار المذكور آنفا وأن يعقد دورته التنظيمية في أقرب وقت ممكن بغية تحديد موعد لعقد دورتيه الموضوعيتين لعامي ٢٠١١ و ٢٠١٢، وتقديم تقرير عن أعماله، بما في ذلك توصيات موضوعية، قبل نهاية الدورة السابعة والستين للجمعية العامة.

وينبغي لجميع أعضاء الهيئة الوفاء بالتزاماتهم المتعلقة بنزع لسلاح ومنع الانتشار النووي بجميع جوانبه. وفي إطار الجهد المبذول لبلوغ نزع السلاح النووي، تكمل النهج الدولية والإقليمية وتدابير بناء الثقة بعضها البعض. وينبغي متابعتها على نحو متزامن، كلما كان ذلك ممكنا، بغية تعزيز السلم والأمن الإقليميين والدوليين. في هذا السياق تؤكد حركة عدم الانحياز على ألا يكون نزع السلاح النووي، الذي يمثل أولوية قصوى حددتها دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة الأولى المكرسة لنزع السلاح، وبوصفها التزاماً قانونياً متعدد الأطراف، شرطاً في تدابير بناء الثقة أو أي جهود معنية بنزع السلاح.

وتعتقد الحركة أيضاً أن الطريقة الأنجع لمنع الإرهابيين من الحصول على أسلحة الدمار الشامل، هي الإزالة التامة لهذه الأسلحة. ونؤكد أيضاً وجوب التصدي للخطر الكامن في حصول الإرهابيين على أسلحة الدمار الشامل، في إطار الأمم المتحدة، ومن خلال التعاون الدولي، بما يتفق وأغراض ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

ويساور الحركة قلق بالغ من العقائد الاستراتيجية الدفاعية للدول الحائزة على السلاح النووي، بما فيها المفهوم الاستراتيجي لحلف شمال الأطلسي، الذي لا يضع الأسس النظرية لاستخدام الأسلحة النووية أو التهديد بها فحسب، وإنما يحافظ على مفاهيم غير مبررة للأمن الدولي، قائمة على حفز وتطوير التحالفات العسكرية وسياسات الردع النووي. وتؤكد حركة عدم الانحياز ضرورة أن توفر الدول الحائزة على السلاح النووي ضمانات للوفاء بالتزاماتها القانونية،

والامتناع عن تبادل الأسلحة النووية مع الدول الأخرى تحت أي ترتيبات أمنية كانت، بما فيها إطار التحالفات العسكرية.

وقد أيدت حركة عدم الانحياز، أثناء الدورة التنظيمية لهيئة نزع السلاح، إنشاء الفريق العامل الثالث المعني بتناول بند جدول الأعمال المتعلق بالترتيبات العملية لبناء الثقة في مجال الأسلحة التقليدية، وتأمل في إحراز تقدم في هذا البند. وفي هذا السياق تؤكد حركة عدم الانحياز الحقوق السيادية للدول في الحصول على الأسلحة التقليدية، وصنعها وتصديرها واستيرادها، والاحتفاظ بها، لأغراض الدفاع عن نفسها وتلبية حاجاتها الدفاعية. ونعرب عن قلقنا من التدابير الأحادية القهرية، ونؤكد عدم وجوب فرض أي قيود غير مبررة على نقل هذه الأسلحة.

وتدرك حركة عدم الانحياز انعدام التوازن الكبير في إنتاج الأسلحة التقليدية، والحصول عليها والاتجار بها بين الدول الصناعية والدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز، وتنادي الحركة بإجراء خفض كبير من قبل الدول الصناعية في إنتاج الأسلحة التقليدية، والحصول عليها والاتجار بها، بهدف تعزيز السلام والأمن الدوليين والإقليميين.

وتعرب دول حركة عدم الانحياز الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عن قلقها من عدم إحراز تقدم ملموس من قبل الدول الحائزة على السلاح النووي في تنفيذ التزاماتها المنصوص عليها في المعاهدة، وفي التنفيذ الكامل للتدابير العملية الـ ١٣، لا سيما تعهد الدول الحائزة على السلاح النووي تعهداً لا لبس فيه بالإزالة التامة لترساناتها النووية، على نحو يؤدي إلى الإزالة التامة للأسلحة النووية. وتدعو دول عدم الانحياز الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، الدول الحائزة على السلاح النووي، إلى تنفيذ التزاماتها وتعهداتها، التي أعادت تأكيدها مؤتمرات الاستعراض المتعاقبة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وتقدر دول حركة عدم الانحياز الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، الجهود التي بذلها رئيس مؤتمر الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠، وتعتبر أن النتائج والتوصيات التي توصل إليها بشأن متابعة إجراءات المؤتمر تمثل نتيجة يمكن البناء عليها وتعزيزها لاحقاً في المستقبل القريب، بهدف تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية.

وتعيد الحركة تأييدها لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وفقاً لقرار مجلس الأمن ٤٨٧ (١٩٨١)، والفقرة ١٤ من قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١)، وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة والمتخذة بتوافق الآراء. إن قدرات إسرائيل النووية غير الخاضعة للضمانات، مثار قلق خطير فيما يتصل بالسلام والأمن الدوليين والإقليميين. وإلى أن يتم إنشاء هذه المنطقة، تطالب الحركة إسرائيل، الدولة الوحيدة في المنطقة التي لم تنضم إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، و لم تعلن نيتها بعد في الانضمام، بالتخلي عن حيازتها للأسلحة النووية، وأن تنضم إلى المعاهدة دون إبطاء، وأن تخضع جميع مرافقها النووية للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وتظل دول حركة عدم الانحياز الأعضاء في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، تشعر بقلق بالغ إزاء العجز عن إحراز تقدم في تنفيذ قرار مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عام ١٩٩٥بشأن الشرق الأوسط. وفي ذلك السياق، ترحب دول الحركة الأعضاء في المعاهدة، باعتماد خطة عمل مفصلة بتوافق الآراء، بشأن تنفيذ قرار مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عام ١٩٩٥بشأن الشرق الأوسط، المتضمن في قرارات وتوصيات إجراءات متابعة مؤتمر استطلاع المعاهدة عام ٢٠١٠. وعليه، تحث دول الحركة الأطراف في المعاهدة، الأمين العام ومقدمي قرار ١٩٩٥ على البدء فوراً في

التحضيرات اللازمة لعقد مؤتمر في عام ٢٠١٢، تحضره جميع دول الشرق الأوسط، بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط.

وفي الختام، تؤكد الحركة أهمية إبداء الإرادة السياسية والعمل بروح التعاون من أجل التصدي لمسائل نزع السلاح العالمي. ونحن على أشد الالتزام بدورنا البناء في الإسهام في نجاح أعمال هذه الدورة البالغة الأهمية لهيئة نزع السلاح.

السيدة أوغو (نيجيريا): تود مجموعة الدول الأفريقية تهنئتكم سيدي، على انتخابكم رئيساً لدورة هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة لهذا العام. وأهنئ كذلك أعضاء المكتب على انتخابهم، وأطمئنهم على تعاون المجموعة معهم.

نحن نرحب دائماً بملاحظات السفير سيرجيو دوارتي، ممثل الأمم المتحدة السامي لشؤون نزع السلاح، نظراً لصلة ملاحظاته بالمناقشة وحسن توقيتها، ونرحب بإسهاماته المفيدة في مناقشات نزع السلاح. وأود أن أعرب عن تقديري، بالنيابة عن المجموعة الأفريقية، لرئيس دورة عام ٢٠١٠، السيد جان – فرانسوا رجيس زينسو ممثل بنن، وأعرب عن تقديري كذلك لجميع رؤساء الأفرقة العاملة السابقين، لإسهاماتهم العظيمة.

تقف المجموعة إلى جانب الشعب الياباني وتواسيه في الأحداث المأسوية الناجمة عن الزلازل الأخيرة والسونامي، آخذة بالاعتبار فداحة الآلام والخسائر الكبيرة في الأرواح. وتؤكد هذه المأساة تنامي الحاجة إلى التضامن الدولي.

تنضم المجموعة إلى بيان حركة عدم الانحياز الذي أدلى به للتو الممثل الدائم لإندونيسيا، وتود إبداء التعليقات التالية.

تؤكد المجموعة الأفريقية الدور الفريد والهام لهيئة نزع السلاح، بوصفها الهيئة التداولية الرئيسية بشأن نزع السلاح في الدبلوماسية المتعددة الأطراف. بيد أن المجموعة تأسف لعجز هذه الهيئة عن التوصل إلى توافق في الآراء بشأن أي مسألة جوهرية خلال دورتها لعام ٢٠١٠. وندعو جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى إبداء حسن النية السياسية الوافية، والمرونة اللازمة والتفهم العميق، بغية الاتفاق على توصيات ملموسة بشأن المسائل المدرجة في جدول أعمال هيئة نزع السلاح.

تظل البشرية تواجه التهديدات الخطيرة التي تشكلها الأسلحة النووية. وتدعو المجموعة الأفريقية إلى الإزالة التامة للأسلحة النووية، وفق ما نصت عليه معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، وعلى نحو يتسم بالشفافية وقابل للتحقق منه ولا نكوص عنه. كما تؤكد المجموعة الأفريقية أن التفاوض الدبلوماسي المتعدد الأطراف، بما يتسق ونصوص ميثاق الأمم المتحدة، وفي إطار آلية نزع السلاح بالأمم المتحدة، الوسيط الأنجع لتحقيق هدف نزع السلاح ومنع الانتشار النووي، بغية تعزيز السلام والأمن الدوليين، وتوفير الضمانات الكافية لهما.

وعلى الدول الحائزة على السلاح النووي، أن تطبق بحسن نية جميع التزاماتها وتعهداتها المدرجة في معاهدة عدم الانتشار النووي وعملية استعراضها، مع التخلي عن تطوير أنواع جديدة من الأسلحة النووية. ويتعين منح الدول غير الحائزة على السلاح النووي ضمانات أمنية سلبية غير مشروطة، في إطار آلية ملزمة قانوناً، على سبيل الاستجابة الملحة.

وتظل المجموعة على قناعتها بأن الإنفاذ المبكر لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، بغية فرض حظر شامل عل جميع أشكال تفجيرات الاختبارات النووية،

سوف يكون خطوة ملموسة وذات مغزى باتجاه عملية منظمة لتحقيق نزع السلاح النووي. وتؤكد المجموعة الأفريقية أهمية تحقيق الامتثال الشامل لمعاهدة الحظر الشامل للاختبارات النووية، سيما من قبل جميع الدول الحائزة على السلاح النووي، إذ من شأن ذلك أن يسهم في تحقيق نزع السلاح النووي.

وأفريقيا ملتزمة بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتؤكد مجددا على أهمية تحقيق عالميتها بمجرد دخولها حيز النفاذ. وفي هذا الصدد، تشدد المجموعة على أهمية انضمام جميع البلدان إلى المعاهدة باعتبارها دولا غير حائزة للأسلحة النووية.

والمجموعة الأفريقية تعتبر بدء نفاذ مناطق خالية من الأسلحة النووية، مثل تلك المنشأة بموجب معاهدة بليندابا، إسهاما قيما في نزع السلاح النووي وعدم انتشاره وفي الأمن الدولي. والمجموعة الأفريقية تدعو الدول الحائزة للأسلحة النووية وغيرها من الدول ذات الصلة التي لم تصدق بعد على البروتوكولات الملحقة بالمعاهدة إلى أن تفعل ذلك دون مزيد من التأخير من أجل ضمان فعاليتها.

وفي السياق ذاته، تعيد المجموعة الأفريقية التأكيد على دعمها لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وفقا للقرار المتخذ في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم الانتشار لاستعراض المعاهدة وتمديدها لعام ١٩٩٥ وكذلك قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وفي هذا الصدد، تدعو المجموعة الأفريقية الأمين العام والدول الثلاث الوديعة للمعاهدة وجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في الشرق الأوسط إلى دعم تنفيذ خطة العمل المتفق عليها في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠. كما تدعو المجموعة إلى البدء الفوري للتحضيرات الضرورية لعقد مؤتمر في عام ٢٠١٢، بحضور جميع الدول في الشرق الأوسط، بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

لقد دفعت أفريقيا ثمنا باهظا لآثار نقل الأسلحة التقليدية وتصنيعها وحيازتها وتداولها بصورة غير مشروعة، ولا سيما الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وفي هذا الصدد، تعيد المجموعة الأفريقية التأكيد على الأهمية الكبيرة التي توليها للتنفيذ الفعال لبرنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. وفضلا عن ذلك، تقر المجموعة بضرورة تنظيم تجارة الأسلحة وحركتها على الصعيد العالمي بطريقة عادلة ومتوازنة وعالمية. وفي هذا السياق، تذكر المجموعة بقرارات الجمعية العامة ذات الصلة بشأن معاهدة تجارة الأسلحة، وتلاحظ العملية الجارية نحو مناقشة العناصر ذات الصلة لهذه المعاهدة.

وختاما، ترغب المجموعة الأفريقية في أن تدعو إلى إجراء حوار متواصل وحقيقي فيما نبدأ المناقشات الموضوعية بشأن القضايا الرئيسية ونتطلع إلى إجراء مناقشات مثمرة لتحقيق النتيجة المنشودة البناءة للدورة الحالية لهيئة نزع السلاح.

السيد غوليدجينوفسكي (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، وأعضاء المكتب الآخرين على انتخابكم، وأن أعرب عن الثقة الكاملة في أن تكون نوعية القيادة التي سنحظى بها في هذه الدورة مماثلة لتلك التي حظينا بها في ظل رئاسة الممثل الدائم لجمهورية بنن في دورة العام الماضي. وأتعهد بتعاون وفدنا معكم تعاونا وثيقا.

إن جدول الأعمال المتعدد الأطراف لنزع السلاح هو إحدى الأولويات القصوى لأستراليا. ونزع السلاح حتمية أمنية وطنية وإنسانية. ولتحقيق تقدم في ما يتصل

بجدول الأعمال العالمي لنزع السلاح، فإننا بحاجة إلى أفكار وهدف مشترك وقواعد ومعايير قوية تنطبق على جميع الجهات الفاعلة. ومن ثم، فإن اتخاذ إجراءات متعددة الأطراف أمر أساسي. وهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة لها دور هام ينبغي لها القيام به. فهي يجب أن تعزز العمل بشأن الترتيبات القائمة منذ عهد طويل وتدعم ما تحقق مؤخرا من إنجازات وما صدر من تعهدات وأن توفر تشجيعا وتوجيها بشأن مجالات التقدم المحتمل.

وأستراليا تلتزم التزاما ثابتا بإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. ونجاح مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة الذي عقد في العام الماضي، ولا سيما اعتماده بتوافق الآراء لخطة عمل لم يسبق لها مثيل في نطاقها وتوازنها بشأن الركائز الثلاث للمعاهدة، هو معلم حاسم. وقامت أستراليا، من جانبها، بدور فعّال وبناء في المؤتمر الاستعراضي. وعملنا يجد من أجل ضخ أفكار جديدة. وبالتعاون مع اليابان، أعددنا وقدمنا مجموعة من التدابير العملية تتناسب مع مجموعة الإجراءات النهائية. وقدمنا، مع نيوزيلندا، ورقة تدعو إلى تحقيق مزيد من الشفافية في الإبلاغ من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية.

ويسعدنا أن اللجنة الدولية المعنية بعدم الانتشار ونزع السلاح النوويين – وهي مبادرة مشتركة بين أستراليا واليابان – قدمت أيضا ما نعتقد أنها إسهامات مدروسة وعملية ونأمل أن يكون هذا هو رأي الآخرين فيها. ويجب علينا الآن ترجمة هذا الالتزام الجماعي إلى عمل. وخطة العمل المعتمدة في المؤتمر الاستعراضي هي خريطة طريق يمكن لنا استنادا إليها تقييم التقدم فيما نتطلع إلى دورة الاستعراض المقبلة في عام ٢٠١٥.

ولكن يجب علينا أن نمضي قدما الآن. وكإسهام عملي في أعقاب المؤتمر الاستعراضي، أنشأت أستراليا مع اليابان مبادرة أقاليمية لعدم الانتشار ونزع السلاح. وخلال الاجتماع الوزاري الأول في أيلول/سبتمبر من العام الماضي، اعتمد الوزراء بيانا استشرافيا لتعزيز نتائج المؤتمر الاستعراضي بطرق عملية. ونحن نتطلع الآن إلى عقد الاجتماع الوزاري التالي، المقرر عقده قريبا في برلين، والذي نأمل أن يعلن عن تدابير جديدة لتحقيق تقدم حقيقي في الميدان.

وإذا ما أردنا تحقيق نزع السلاح النووي بصورة حقيقية ولا رجعة فيها، فإن من الضروري وضع حد أقصى لكمية المواد الانشطارية المتاحة لصناعة الأسلحة النووية. والتفاوض في الوقت المناسب على معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية أمر ضروري. وكإسهام عملي، تستضيف أستراليا واليابان سلسلة من الأنشطة الموازية على مستوى الخبراء على هامش مؤتمر نزع السلاح. والهدف منها هو بناء الثقة والزخم للتفاوض على معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية والنظر في القضايا الرئيسية التي سيتعين حلها في تلك المفاوضات. ويجب على هيئة نزع السلاح أن ترسل برسالة دعم قوية لمؤتمر نزع السلاح لبدء مفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية دون تأخير. وينبغي ألا تمنعنا الخلافات في الرأي في المؤتمر من بدء المفاوضات، ولكن الوقت المتاح للمؤتمر آخذ في النفاد. وإذا ما أراد المؤتمر تنفيذ ولايته، فإنه لا يحتمل ببساطة المزيد من الجمود.

لقد أكد مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠ على أهمية معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لنظام نزع السلاح وعدم الانتشار. ونحن نعمل منذ سنوات طويلة من أجل حشد الدعم العالمي لها. وترأس وزير خارجيتنا، كيفن رود، الاجتماع الوزاري الخامس لمعاهدة الحظر الشامل في أيلول/سبتمبر من العام الماضي، الذي ساعد على تقديم التزامات بمناصرة دخول المعاهدة حيز النفاذ.

ونحث جميع الدول التي لم تصدق على المعاهدة بعد إلى القيام بذلك دون تأخير، ونرحب بالتقدم الحقيقي الذي تحقق مؤخرا باتجاه دخولها حيز النفاذ.

يجب علينا إيلاء اهتمام جدي لوقف انتشار الأسلحة التقليدية. ولدينا الفرصة للتصدي لذلك التهديد من خلال التفاوض على معاهدة دولية شاملة وملزمة قانونا لتجارة الأسلحة. ولقد سعدنا بالعمل الذي قامت به اللجنة التحضيرية المكلفة من الأمم المتحدة بتطوير التفكير بشأن المعاهدة في الفترة السابقة على بدء المفاوضات الرسمية بشأن المعاهدة في العام المقبل. ونرحب بالفرصة التي أتيحت لنا لنكون من أصدقاء الرئيس في اللجنة التحضيرية في العام الماضي. وسيكون من الأهمية بمكان المحافظة على هذا الزخم وعلى روح التوافق فيما نعمل باتجاه عام ٢٠١٢. وأستراليا على استعداد للمساعدة في بناء القدرات وتوافق الآراء دعما للمعاهدة. وقد عملنا بالفعل مع طائفة عريضة من الشركاء في منطقة المحيط الهادئ وأفريقيا وخاصة في منطقة البحر الكاريبي وفي مناطق أخرى، وسنواصل هذه الجهود.

إن معالجة آفة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة أمر في غاية الأهمية لجدول أعمال نزع السلاح. ونحن نقدم المساعدة العملية للدول التي تطلبها لتنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه من أجل معالجة انتشار هذه الأسلحة. ويسعدنا تقديم ١٥٠ ٠٠٠ دولار صندوق منح الزمالات التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لوفود البلدان النامية التي ترغب في حضور اجتماع الخبراء الحكوميين في أيار/مايو، ونحن نستضيف حلقات عمل لمساعدة الآخرين على تنفيذ برنامج العمل والاستعداد لمعاهدة تجارة الأسلحة التي ستُبرم مستقبلا.

لسنوات طويلة، اتخذت أستراليا موقفا قويا ضد مخلفات الحروب من الألغام الأرضية والذخائر العنقودية والمتفجرات الأخرى. ما برحت هذه المخلفات تتسبب في معاناة إنسانية كبيرة وتعوق التنمية الاقتصادية البشرية. وأستراليا هي سادس أكبر مساهم في الإجراءات المتعلقة بالألغام. وقد قدمنا حوالي ١٧٥ مليون دولار خلال الـ ١٢ عاما الماضية لإزالة الألغام وإعادة التأهيل والتثقيف في ١٧ بلدا. وفي عام ٢٠٠٩، التزمنا بتقديم ١٠٠ مليون دولار أخرى صوب تحقيق هذا الهدف، وسنتعهد عصر اليوم بمبلغ كبير أيضا إضافة إلى ذلك. ونشجع كل الدول على الانضمام إلى اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام واتفاقية الذخائر العنقودية، وتنفيذ أهدافهما الإنسانية بشكل شامل.

إن تعددية الأطراف طالما كانت في صميم السياسة الخارجية لأستراليا، وكذلك نزع السلاح وتحديد الأسلحة. لقد عملنا جاهدين على مدى سنوات طويلة في منتديات متعددة الأطراف كهذه لتحقيق مجموعة واسعة من أهداف نزع السلاح وعدم الانتشار. ونتطلع إلى الاشتراك في مناقشة بناءة في هيئة نزع السلاح لمواصلة السعي لتحقيق هذه الأهداف المهمة.

السيد ديالو (السنغال) (تكلم بالفرنسية): تؤيد السنغال البيانيين اللذين أدلى بهما ممثل إندونيسيا باسم حركة عدم الانحياز وممثلة نيجيريا باسم المجموعة الأفريقية. وتفضلوا، سيدي الرئيس، بقبول تهنئتي الحارة على انتخابكم رئيسا لهيئة نزع السلاح. وفي الوقت نفسه، أؤكد لكم كامل دعم وفدي وتعاونه.

أود أيضا أن أشكر بحرارة الرئيس المنتهية ولايته، السفير جان – فرانسيس ريغيس زينسو من بنن، على جهوده الحميدة خلال الدورة السابقة للنهوض بعمل هيئة

نزع السلاح. وأود أيضا أن أتوجه بالتهنئة إلى الممثل السامي لشؤون نزع السلاح، على تعليقاته الوجيهة وعمله المهم من أجل نزع السلاح.

في السنوات الأخيرة، واجه النظام العالمي لنزع السلاح وعدم الانتشار عقبات كثيرة تعوق بشدة إحراز التقدم الذي من حق الدول الأعضاء أن تتوقعه في هذا الميدان. يجب أن تفضي حالة الجمود في محافل نزع السلاح إلى بذل جهود دبلوماسية متعددة الأطراف جادة بغية توفير استجابة جماعية وفعالة للتحديات الأمنية التي يواجهها العالم. والواقع، فإن النهج الانفرادية ومتابعة المصالح الوطنية المحضة لا يمكن إلا أن يؤدي إلى انعدام الثقة والشك وسوء الفهم والتحدي والمواجهة. ولا بد أن نضع في الاعتبار الرأي الثابت القويم بأن الأمن إما أن يكون عالميا أو لا شيء على الإطلاق.

ومع نجاح المؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، المعقود في أيار/مايو ٢٠١٠، وإبرام معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية الجديدة من جانب القوتين النوويتين العظميين، شهدنا بصيصا ضئيلا من الأمل. ومن بين الأحداث الواعدة الأخرى كان عقد اجتماع قمة مجلس الأمن في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ (انظر S/PV.6191) والاجتماع الرفيع المستوى بشأن تنشيط أعمال مؤتمر نزع السلاح والمضي قدما بمفاوضات نزع السلاح على الصعيد المتعدد الأطراف في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، الذي نظمه الأمين العام، وكذلك بدء سريان اتفاقية الذخائر العنقودية في آب/أغسطس ٢٠١٠. أدى ذلك الزخم الايجابي الجديد إلى تجدد الحماس العام لنزع السلاح العام والكامل. ليس هناك وقت أفضل لتحقيق المزيد من التقدم الجوهري. وتحقيقا لتلك الغاية، لا بد من أن نولي اهتماما وثيقا للنقاط التالية.

أولا، يجب أن نؤكد من جديد الإرادة لتخليص العالم من الأسلحة النووية باعتباره هدفا رئيسيا يجب أن يحظى بدعم جميع الدول. ثانيا، لا بد من تعزيز معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بما في ذلك من خلال تعميمها. ثالثا، لا بد من أن تكتمل آلية نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية في اقرب وقت ممكن من خلال بدء سريان معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية واعتماد صك ملزم يحظر إنتاج المواد الانشطارية واتفاقية للأسلحة النووية. رابعا، لا بد من أن تتفق الدول الحائزة للأسلحة النووية على برنامج عالمي أكثر طموحا لا رجعة فيه وقابل للتحقق لتخفيض ترساناتها ومنح الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات أمنية من خلال صك ملزم.

خامسا، لا بد أيضا من أن نشجع على تقديم دعم أكبر للمناطق الخالية من الأسلحة النووية، التي تسهم على نحو حاسم في تعزيز الثقة والاستقرار. وفي هذا الصدد، ندعو جميع الأطراف الفاعلة إلى العمل بحسن نية من أجل التنفيذ المناسبة لاستنتاجات المؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠ في ما يتعلق بعقد مؤتمر بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط في عام ٢٠١٢.

سادسا، لا بد من أن نؤكد من جديد على حق البلدان في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية وكفالة النقل الفعال والآمن للتكنولوجيات ذات الصلة إلى الدول التي تحترم التزاماتها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وذلك يستلزم تعزيز سلطة وقدرات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

سابعا، لا بد من أن نكفل رقابة أفضل للأسلحة التقليدية. وفي هذا الصدد، نرحب بالتقدم الذي تحقق في الدورة الثانية للجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني

بمعاهدة الاتجار بالأسلحة في عام ٢٠١٢. ونتطلع أيضا بشغف عقد مجلس الأمن لاجتماع قمة بشأن الأسلحة التقليدية على غرار اجتماع القمة بشأن الأسلحة النووية في عام ٢٠٠٩.

وتطالب السنغال أيضا بان يصبح الصك الدولي لتمكين الدول من الكشف عن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة موثوق بها ملزم قانونا. ونسعى أيضا إلى تنفيذ الوثيقة الختامية (A/CONF.192/BMS/2010/1) للاجتماع الرابع من سلسلة الاجتماعات التي تعقدها الدول كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أعرب عن الأمل في أن تبدي جميع الوفود قدرة مبدعة ومرونة حتى يمكن أن نعتمد أخيرا، في ختام هذه الدورة، توصيات واضحة وفعالة لتنفيذ نزع السلاح النووي وعدم الانتشار وإعلان الفترة من عام ٢٠١٠ إلى ٢٠١٩ عقدا رابعا لنزع السلاح وتدابير لبناء الثقة في ميدان الأسلحة التقليدية.

السيد كوداما (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي، بادئ ذي بدء، أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم رئيسا لهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة، وجميع أعضاء المكتب الآخرين. يتطلع وفد اليابان إلى العمل معكم وأعضاء المكتب خلال هذه الدورة.

ثانيا، أود أن أعرب عن تقديري العميق للسفيرة النيجيرية أوغوو، التي تمثل المجموعة الأفريقية، على تعازيها وتعاطفها ودعمها لشعب وحكومة اليابان في ضوء زلزال المحيط الهادئ. وأود أن أؤكد للهيئة أن الشعب الياباني سيجند حكمته وشجاعته وأمله للتعافي من هذه الظروف الصعبة. ومن خلال الجهود الجماعية للشعب وبالمساعدة التي يتلقاها من جميع أنحاء العالم، فإنه سيجتاز هذه الأوقات العصيبة بنجاح. وبالنيابة عن شعب وحكومة اليابان، أود مرة أخرى أن أعرب عن تقديري العميق للتدفق الهائل للمساعدات الودية والدعم من جميع أنحاء العالم.

منذ العام الماضي، نشهد تقدما كبيرا في مجال نزع السلاح النووي وتحديد الأسلحة. فقد اختتم مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠ أعماله هنا في نيويورك باعتماد وثيقة ختامية شاملة وتطلعية بالإجماع ((NPT/CONF.2010/50(Vol.I))، تحدد خطة عمل. واليابان ترحب أيضا ببدء نفاذ المعاهدة الجديدة لتخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها بين الولايات المتحدة وروسيا. وهذه، إلى جانب أمور أخرى، إنجازات كبيرة وشهادة على الحماسة الجديدة لنزع السلاح. غير أننا لا نزال نواجه قضايا مستمرة تتعلق بنزع السلاح وعدم الانتشار، مثل البرامج النووية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وهو ما يحتم علينا الحفاظ على هذا الزخم وتكثيفه لنزع السلاح النووي وعدم انتشاره.

وتعتقد اليابان أن المبادرة الأقاليمية الجديدة بشأن نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية، التي بدأتها اليابان وأستراليا، تسهم أيضا في الحفاظ على الزخم في هذه المجالات وتعزيزه. واليابان مقتنعة بأنه بمجرد أن تبدأ هذه المساعي في إحراز تقدم مطرد، فإنه سيجري النهوض بنزع السلاح وعدم الانتشار على نحو شامل وستكون الفترة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٩ عقدا رائعا لهذه القضايا. وفي هذا الصدد، فإن إعلان الفترة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٩ العقد الرابع لنزع السلاح يُنتظر أن يحدد الخطوط العريضة للمبادئ الهامة في المجالات الواسعة لنزع السلاح وعدم الانتشار بطريقة موجزة ومتوازنة.

وينبغي إتباع نهج عملي واتخاذ تدابير ملموسة من أجل تحقيق الإزالة الكاملة للأسلحة النووية. وهذا الأمر، في اعتقادي، هو الهدف المشترك لجميع الدول الأعضاء الممثلة هنا اليوم. وقرار الجمعية العامة ٧٢/٦٥، المعنون ''العمل الموحد من أجل الإزالة الكاملة للأسلحة النووية''، الذي قدمته اليابان إلى الجمعية في العام الماضي بمشاركة عدد قياسي من مقدمي مشروع القرار والذي حظي بتأييد ساحق، بما في ذلك من بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية، يشهد على المستوى العالي للدعم الدولي لهذا الهدف. وتحقيقا لهذه الغاية، تولي اليابان أهمية كبيرة لبدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في وقت مبكر. وفي هذا الصدد، نرحب بالالتزام الذي قطعته الولايات المتحدة بالعمل على التصديق على المعاهدة وبإعلان إندونيسيا عن أنها ستشرع في عملية التصديق. واليابان يحدوها الأمل أن تحذو بقية الدول المدرجة في المرفق ٢ حذوهما قريبا وتشرع في التصديق على المعاهدة مبكرا.

وترى اليابان أيضا أن التفاوض على معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية يمثل الخطوة المنطقية والحاسمة التالية التي يتعين اتخاذها بعد معاهدة الحظر الشامل لتحقيق هذا الهدف. وندعو بقوة إلى الشروع فورا في مفاوضات في مؤتمر نزع السلاح بهذا الخصوص. وقد اشتركت اليابان وأستراليا مؤخرا في استضافة أنشطة موازية في جنيف لغرض المضي قدما بالمناقشات الموضوعية بشأن عقد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

لا تزال الأسلحة التقليدية تسبب خسائر في الأرواح على نطاق واسع في جميع أنحاء العالم. واليابان تولي أهمية كبيرة لدور الآليات القائمة لبناء الثقة بشأن الأسلحة التقليدية في إطار الأمم المتحدة، مثل سجل الأسلحة التقليدية وأداة الإبلاغ عن النفقات العسكرية.

واليابان تعمل بنشاط منذ فترة طويلة بشأن مسألة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، حيث تقدم مشروع قرار بشأن هذه المسألة الهامة إلى الجمعية العامة سنويا تقريبا منذ عام ١٩٩٥، وبالاشتراك مع كولومبيا وجنوب أفريقيا منذ عام ٢٠٠١. وفي هذا العام، سنقدم مرة أخرى مشروع قرار يرسم طريقا لمتابعة برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، ومكافحته والقضاء عليه.

وعلاوة على ذلك، فإن اليابان، بصفتها أحد المقدمين الأصليين للقرار بشأن معاهدة لتجارة الأسلحة، تدعم باستمرار التفاوض على عقد معاهدة كهذه باعتبارها سبيلا لضمان نقل الأسلحة على نحو مسؤول. ومن الضروري أن نعزز المستوى الحالي للأعمال التحضيرية من أجل إبرام صك قبل نهاية عام ٢٠١٢.

على الرغم من أهمية هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة في مجال المناقشات المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح، فإنها لم تتمكن من تحقيق أي نتائج جوهرية في السنوات الأخيرة. وهذا أمر مؤسف للغاية في ضوء تاريخها الذي شهد إصدار العديد من المبادئ التوجيهية والتوصيات المفيدة. والهيئة، التي دخلت الآن السنة الثالثة والأخيرة من دورة مداولاتها ومدتها ثلاث سنوات، يجب عليها إنجاز أعمال هذه الدورة خلال الأسابيع الثلاثة المقبلة بشكل استباقي وذلك لإصدار توصيات ذات مغزى. وينبغي أن نسعى جاهدين جميعا إلى اعتماد مشروع إعلان في مرحلة مبكرة وتوليد زخم متجدد نحو تحقيق أهداف نزع السلاح وعدم الانتشار.

السيدة دنلوب (البرازيل) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم لمنصبكم الهام ونؤكد من جديد استعداد الوفد البرازيلي للتعاون معكم. كما أنني

أغتنم هذه الفرصة لأثني على الممثل السامي لشؤون نزع السلاح، السفير سيرجيو دوارتي، لعمله الممتاز، ولا سيما قدرته على تضييق هوة الخلافات في السعي إلى تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في تعزيز التقدم بشأن جدول أعمال نزع السلاح.

والبرازيل تعرب عن تأييدها التام للبيان الذي أدلى به ممثل شيلي بالنيابة عن مجموعة ريو.

وأود مرة أخرى أن أعبر عن حزننا وتعازينا للشعب الياباني في معاناته. والبرازيل تؤكد مجددا ثقتها في الانتعاش السريع لذلك البلد، الذي تربطنا به قواسم مشتركة كثيرة في مجتمعنا.

إن لهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة، بوصفها هيئة تداولية ذات مشاركة عالمية، دورا هاما يتمثل في مناقشة أكثر القضايا إلحاحا على جدول أعمال نزع السلاح. وفي الماضي، تمكنت الهيئة من وضع مبادئ توجيهية واعتماد توصيات بما يستجيب للولاية المسندة إليها. ونظرا لغياب الإرادة السياسية والصعوبات في تضييق هوة الخلافات، فإن الحال لم يكن كذلك في العقد الماضي.

وفي هذه الدورة لهيئة نزع السلاح، ستجري مناقشة ثلاث قضايا، عملا بقرار الجمعية العامة ٨٦/٦٥: توصيات لتحقيق الهدف المتمثل في نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية؛ وعناصر مشروع إعلان الفترة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٩ عقدا رابعا لنزع السلاح؛ وتدابير عملية لبناء الثقة في ميدان الأسلحة التقليدية. ونظرا لأن هذه هي الدورة الأخيرة في دورة الثلاث سنوات من عمل الهيئة، تأمل البرازيل في إمكانية أن تسفر عن نتائج جوهرية.

والأسلحة النووية لا يمكن تبريرها في القرن الحادي والعشرين، هذا إذا كان قد أمكن تبريرها في أي وقت مضى. وفقد مفهوم الردع النووي، الذي نشأ خلال فترة الحرب الباردة التي انتهت من زمن بعيد، أهميته الاستراتيجية حيث أنه لم يعد حاسما للأغراض العسكرية. ومن الناحتين السياسية والأخلاقية، فقد أصبح غير مستدام.

واكتسب نزع السلاح النووي بعض الزخم في العامين الماضيين، بالتصديق على المعاهدة الجديدة لتخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها والنتائج الإيجابية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠. والبرازيل تعتقد أن الوقت قد حان لبدء مفاوضات بشأن اتفاقية للأسلحة النووية، تحظر تلك الأسلحة وتؤدي إلى تدميرها بصورة شفافة ولا رجعة فيها ويمكن التحقق منها، وفقا لإطار قانوني متفق عليه وجداول زمنية محددة. وهذه المفاوضات ستتطلب بالتأكيد بذل جهود واسعة النطاق، ولكن يجب اتخاذ الخطوة الأولى نحو الإزالة الكاملة للأسلحة النووية.

وبالإضافة إلى دعم إجراء مفاوضات كاملة بشأن اتفاقية للأسلحة النووية، فإن البرازيل تؤيد اتخاذ بعض الإجراءات الوسيطة. فيجب إعطاء ضمانات أمن سلبية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية. والإعلانات الأحادية الجانب لا تكفي. وبدلا من ذلك، يتعين علينا التفاوض على اتفاق متعدد الأطراف بشأن ضمانات الأمن السلبية. وضرورة عقد اتفاق شامل كهذا ناشئة، في جملة أمور، عن توقيع الدول الحائزة للأسلحة النووية بتحفظات على العديد من البروتوكولات لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية.

وترحب البرازيل أيضا بقرار المؤتمر الاستعراضي الثامن لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تشجيع إنشاء مناطق جديدة خالية من الأسلحة النووية على أساس التوصل إلى اتفاقات عن طريق التفاوض بحرية بين دول المنطقة المعنية. ونود أيضا أن نسترعي الانتباه إلى القرار المهم بعقد مؤتمر في

عام ٢٠١٢ لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

والخطوة المهمة الأخرى صوب نزع السلاح النووي هي المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح بشأن معاهدة يمكن التحقق منها لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو وسائل التفجير النووية الأخرى، والتي يجب أن تأخذ في اعتبارها المخزونات الحالية وحظر إنتاجها في المستقبل. ومن المهم أن تدعم هيئة نزع السلاح هذه الإجراءات.

وستناقش هذه الدورة لهيئة نزع السلاح أيضا عناصر مشروع إعلان الفترة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٩ عقدا رابعا لنزع السلاح. وبغية تنفيذ ولايتها، ينبغي أن تأخذ الهيئة في الاعتبار الالتزامات التي قطعتها الدول الحائزة للأسلحة النووية في الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠ (NPT/CONF.2010/50 (Vol.I)). وترى البرازيل، أنه ينبغي أن يعكس الإعلان الأولوية التي نوليها جميعا لنزع السلاح النووي. لا بد من أن يكون القضاء الكامل على الأسلحة النووية هدفا واضحا وغير مشروط. ونؤكد على أهمية التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية من جانب الدول التي لم تفعل ذلك حتى الآن.

وفي ما يتعلق بآلية نزع السلاح، ترى البرازيل أن الإعلان ينبغي أن يؤيد عقد دورة الجمعية العامة الرابعة الاستثنائية المكرسة لنزع السلاح. وينبغي أن تكون استعراضا واسع النطاق للآلية التي أنشأتها الدورة الاستثنائية الأولى، حيث ينبغي أن تواصل الأمم المتحدة دعم مؤتمر نزع السلاح باعتباره الهيئة المتعددة الأطراف الوحيدة للمفاوضات بشأن نزع السلاح.

وينبغي أيضا أن يعالج إعلان الفترة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٩ عقدا رابعا لنزع السلاح القضايا ذات الصلة في مجال الأسلحة التقليدية، مثل معاهدة تجارة الأسلحة وبرنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه.

ووفقا للقرار ٨٦/٦٥، ينبغي أن تنظر هيئة نزع السلاح، بعد إبرام الإعلان، في مسألة التدابير العملية لبناء الثقة في مجال الأسلحة التقليدية. ومن المهم أن نسلط الضوء على هذه التدابير بهدف تصحيح التصورات الخاطئة وسوء الفهم بشأن الإجراءات والسياسات العسكرية التي قد تؤدي، بدون ذلك، إلى الصراعات. إنها يمكن أن تعزز تدريجيا علاقات سياسية ودبلوماسية مستقرة وتعيد تشكيل أفكار الأطراف بشأن احتياجاتها الأمنية. بل إنها قد تشجع المبادرات لتحديد المصالح الأمنية المشتركة على نحو يفضي إلى تقدير أفضل لأهمية نزع السلاح الفعال.

وتؤيد البرازيل سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية والصك الموحد للإبلاغ عن النفقات العسكرية وبرنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. وستسهم أيضا معاهدة لتجارة الأسلحة في بناء الثقة في مجال الأسلحة التقليدية. وينبغي أن تشجع هيئة نزع السلاح زيادة التعاون فيما بين السلطات العسكرية وتشجع الحلقات الدراسية بمشاركة خبراء من مختلف الدول.

وفي الختام، أود أن أؤكد لكم، سيدي الرئيس، استعداد وفدي للعمل معكم وأعضاء المكتب لكفالة نتيجة ناجحة لهذه الدورة.

السيد هارون (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، وأعضاء المكتب الآخرين على انتخابكم، وأن أعرب عن امتناننا للسفير سيرغيو دوارتي. تؤيد باكستان البيان الذي أدلى به صديقي ممثل إندونيسيا باسم حركة عدم الانحياز. هناك فترة زمنية محددة، ومن ثم لن أقرأ بياني بالكامل، ولكن نسخة موجزة منه، حيث أن هناك أمورا معينة لا بد من إيضاحها هنا اليوم إذ أن الأهداف التي طالما تمنيناها من أجل إقامة السلام ونظام دولي عادل لا تزال تراوغنا.

نرى أنه حدثت عدة تطورات سلبية مؤخرا في مجال نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. وتشمل تلك التطورات، أولا، يبدو أن الدول الحائزة للأسلحة النووية ليست مستعدة لخيار التخلص تماما من الأسلحة النووية. ثانيا، على عكس الخطاب الذي استمعنا إليه هذا الصباح، فإن كثيرين، بمن فيهم الدول الحائزة للأسلحة النووية، يقاومون بدء مفاوضات حول نزع السلاح النووي في مؤتمر نزع السلاح. ثالثا، هناك انتهاكات صارخة للقواعد والالتزامات الوطنية والدولية لعدم الانتشار من جانب المجتمع الدولي، بما في ذلك، إتباع معايير انتقائية واستثنائية وتمييزية ومزدوجة، توجهها اعتبارات استراتيجية تجارية ووطنية. رابعا، هناك فجوة يتزايد اتساعها بين القوى الكبرى والقدرة الدفاعية للدول الأصغر نتيجة تطوير منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية والتسليح المستمر للفضاء الخارجي وزيادة الدول الكبرى للقوات التقليدية. أخيرا، هناك افتقار متنام للمصداقية عندما يتعلق الأمر بضمانات الأمن النووي للدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

يشكل نزع السلاح النووي اليوم قضية أساسية تدور حولها كل قضايا الأمن الأخرى. توفر المداولات المتعددة الأطراف في منابر مهمة، مثل هيئة نزع السلاح، للمجتمع الدولي ككل الآلية الوحيدة للتصدي للأخطار المتصورة التي تهدد بها الأسلحة النووية أمن واستقرار المجتمع الدولي. ومن ثم فهو يكتسي أهمية كبيرة.

وفي حين تؤكد بعض الدول القوية أن البيئة العالمية اليوم مواتية أكثر لتحقيق تقدم صوب نزع السلاح النووي وتشدد على التزامها بالتخلص تماما من الأسلحة النووية، فإنها تعارض بصورة تدعو للاستغراب دخول مؤتمر نزع السلاح في مفاوضات بشأن هذه القضية الأساسية. لقد أصبح هذا التناقض يشكل معضلة بالنسبة لهذه الهيئة. إن الإزالة الكاملة، وأؤكد، الكاملة للأسلحة النووية هي الضمان الوحيد لسلام وامن دائمين للمجتمع الدولي.

ومن حيث المبدأ، فإن نزع السلاح النووي وعدم الانتشار لا بد من أن يظلا مرادفين، لأن الشرعية الدولية لهدف نزع السلاح النووي لن تكسب الاعتراف إلا عندما تؤدي إلى الهدف الأسمى وهو نزع السلاح النووي. ولكن هل يمكن بلوغ أهداف عدم الانتشار فيما يواصل ناد صغير للنخبة امتلاك أسلحة نووية إلى ما لا نهاية؟ وهل الهدف من معاهدة عدم الانتشار تقسيم العالم على نحو دائم إلى دول تمتلك أسلحة نووية وأخرى لا تمتلكها؟ لا أعتقد أن ذاك كان هو المبدأ الذي قامت المعاهدة على أساسه.

كما نعلم، فإن هيئة نزع السلاح قد أنشئت في دورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح لتكون بمثابة منتدى لجميع الدول الأعضاء لمناقشة قضايا نزع السلاح الرئيسية. والبعض يسخرون من الهيئة بنبرة استخفاف قائلين إنها لم ترق إلى دورها المحتمل. ودوافعهم واضحة. فهم يتعمدون التقليل من أهمية الهيئة. هل هذا فشل لآلية نزع السلاح أم أنه افتقارنا المشؤوم للإرادة السياسية لتعزيز جدول أعمال نزع السلاح وعدم الانتشار؟

ثمة ثلاثة بنود على جدول أعمال الدورة الحالية للهيئة، يتعين مناقشتها. ونأمل أن تتمكن الهيئة من تسوية

الخلافات في الرؤى والنُهج والطرائق بين الدول الأعضاء فيما تناقش قضايا نزع السلاح وعدم الانتشار. ونتوقع أيضا أن تتمكن هيئة نزع السلاح من إحياء آفاق نزع السلاح النووي والتقليدي بصورة فعالة وإسهامه المفيد في السلام والأمن على الصعيدين الدولي والإقليمي.

ومن أجل أخوتنا الدولية، فإن مسألة ضمانات الأمن السلبية جزء لا يتجزأ من المناقشة بشأن حول نزع السلاح وعدم الانتشار. والطلب الذي لم تتم تلبيته للحصول على هذه الضمانات الأمنية مدرج في جدول الأعمال الدولي لتحديد الأسلحة ونزع السلاح منذ الستينيات من القرن الماضي، دون نتيجة ملموسة. ونأمل أن تضم هيئة نزع السلاح صوتها الآن إلى من يؤكدون على الحاجة الملحة إلى إجراء مفاوضات بشأن هذا الموضوع الهام.

لقد أصبح الفضاء ضرورة حتمية وليس خيارا. ويجب الحيلولة دون عسكرة الفضاء وتسليحه، وإلا فإن قدرته على تدمير كوكب الأرض ستكون المعركة الأخيرة. والمقترحات المقدمة من الاتحاد الروسي والصين تشكل أساسا جيدا لبدء العمل بشأن هذه القضية في مؤتمر نزع السلاح.

كما أننا نتشاطر القلق العالمي بخصوص الانتشار الجامح للقذائف التسيارية. ولتفادي ذلك، تدعو باكستان إلى تعزيز الجهود لإبرام معاهدة شاملة وغير تمييزية يجري التفاوض عليها عالميا في إطار منظومة الأمم المتحدة وتشمل جميع جوانب القذائف.

إن آراء باكستان بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية قد جرى عرضها بوضوح، وهي معروفة. وأود أن أؤكد مجددا على أنه لا يمكن انتظار أن تنكر دولة ما تصوراتها لتهديدات مؤكدة وتشارك في مفاوضات بشأن نزع السلاح أو تحديد الأسلحة أو عدم الانتشار إذا كان مجرد بدء هذه المفاوضات يقوض مصالحها الأمنية الأساسية والجوهرية. ولذلك السبب الواضح، فإن مؤتمر نزع السلاح، بوصفه جزءا من آلية نزع السلاح الدولية، يعمل على أساس توافق الآراء الذي يهدف إلى ضمان الأمن المتساوي لجميع الدول. وذلك مبدأ نعتنقه.

أما بعد، فإنني أود أن أبرز أن التركيز الحالي بشأن عقد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية يتبع نمطا منتظما لعدم التفاوض إلا على الاتفاقات التي لا تقوض أو تمس المصالح الأمنية لدول قوية معينة. ونلاحظ وجود نمط مماثل في ما يتعلق باتفاقية الأسلحة البيولوجية واتفاقية الأسلحة الكيميائية وحتى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ولذلك، أود أن أقول للهيئة إن القوى الكبرى لم تقتنع بضرورة جعل منظومات الأسلحة البيولوجية والكيميائية غير ضرورية وزائدة عن الحاجة على الصعيد الدولي إلا بعد أن امتلكت أعدادا هائلة من الأسلحة النووية. وفي حالة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، فإن هذه القوى لم تدرك أن التجارب النووية غير ضرورية إلا بعد أن أجرت عددا كافيا منها. ويبدو أنه تم إرساء مبدأ غير عادل. إن ما أملكه هو ملك لي وحدي؛ وهو غير ضروري بالنسبة للآخرين.

والكلام ذاته ينطبق على معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. فالقوى الكبرى مستعدة لعقد معاهدة تحظر فحسب إنتاج المواد الانشطارية مستقبلا، وذلك بعد أن كدست مخزونات هائلة من الأسلحة النووية ومخزونات من المواد الانشطارية. ولكي ينهض عقد معاهدة للمواد الانشطارية حقا بأهداف نزع السلاح وعدم الانتشار، فإن المعاهدة ينبغي ألا تكتفي بحظر الإنتاج بشكل ثنائي مستقبلا ولكن أن تنص أيضا على تخفيض المخزونات بصورة متعددة الأطراف وأن تتبنى نهجا أوسع نطاقا وذا مصداقية بشأن

مسائل تعريف المواد الانشطارية ونطاقها والتحقق منها. وهذه أمور لم يتم القيام بها.

وفي الوقت ذاته، أود أن أعيد التأكيد على أنه لحين الاتفاق على التفاوض بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، ينبغي لمؤتمر نزع السلاح أن يبدأ أعماله الفنية، بما في ذلك إجراء مفاوضات حول نزع السلاح النووي وعقد معاهدة بشأن ضمانات الأمن السلبية. وتلك بنود تتفق الغالبية العظمى من أعضاء الأمم المتحدة على أنه ينبغي إبرام معاهدات متعددة الأطراف ملزمة قانونا بشأنها في أقرب وقت ممكن. ونأمل أن تساعد المداولات بشأن البند الثاني في جدول أعمال الهيئة على تحقيق نتيجة شاملة ومتوازنة واستشرافية وقائمة على المبادئ.

بينما يتركز الاهتمام الدولي على ضرورة مراقبة أسلحة الدمار الشامل، تواصل تجارة الأسلحة التقليدية والنفقات العسكرية المرتبطة بها ارتفاعها. وفي عام ١٩٧٨، وصفت دورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح الإنفاق العسكري العالمي بأنه تبديد هائل للموارد. وخلال السنوات العشر الماضية، تضاعفت هذه النفقات مرات كثيرة جدا مقارنة بذلك لدرجة أنه لا يمكننا أن نصفها إلا بأنها تبديد هائل أسوأ للموارد. ومن المفارقات أن الأسلحة التي تؤجج الصراعات لا يجري تصنيعها في مناطق الحرب، ولكن في ملاذات تتمتع بأكبر قدر من السلام. وثمة عامل يعقد الأمور أكثر، ألا وهو استحداث أسلحة تقليدية متطورة تداني قدرتها الفتاكة قدرة أسلحة الدمار الشامل.

وفي ضوء تلك الاتجاهات المثيرة للقلق، يتحتم الآن العمل على تحديد الأسلحة التقليدية، حتى عند أدنى المستويات المحتملة للتسلح والقوات العسكرية، من أجل تعزيز السلام والحد من الأضرار التبعية الضخمة في صورة أرواح البشر. غير أن جميع الجهود لتحديد الأسلحة التقليدية يجب القيام بها على نحو يمكن التثبت منه في السياقين الإقليمي ودون الإقليمي على السواء، حيث أن معظم التصورات للتهديدات تنشأ أساسا في دول ومناطق متماسة جغرافيا.

والجمعية العامة تتخذ بصورة دورية قرارا معنونا ”تحديد الأسلحة التقليدية على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي“. وذلك مؤشر طيب. وتطلب تلك القرارات من مؤتمر نزع السلاح النظر في صياغة المبادئ التي يمكن أن تكون بمثابة إطار للاتفاقات الإقليمية بشأن تحديد الأسلحة التقليدية. كما تتخذ الجمعية العامة سنويا وبتوافق الآراء قرارا معنونا ”تدابير بناء الثقة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي“. ونأمل أن تستفيد هيئة نزع السلاح من هذين القرارين في إعداد توصيات بشأن تدابير لبناء الثقة في مجال الأسلحة التقليدية.

في الختام، لن نتمكن من المساعدة على تحقيق الأهداف المشتركة لنزع السلاح وعدم الانتشار في المجالين النووي والتقليدي إلا بإحياء مستوى التزام المجتمع الدولي الذي أدى إلى عقد دورة الجمعية العامة الاستثنائية المكرسة لنزع السلاح وإعطاء الأهمية اللازمة لمختلف جوانب جدول أعمال الأمن الدولي. تؤيد باكستان بقوة الدعوة التي وجهها ١١٩ من أعضاء حركة عدم الانحياز لعقد الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، التي ستبلور توافقا عالميا في الآراء بشأن جميع هذه المسائل.

السيد كاماو (كينيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، بانتخابكم رئيسا لهذه الدورة لهيئة نزع السلاح. ويؤكد وفدي لكم تعاونه الكامل. في البداية، أود أن أعرب عن تأييدي للبيان الذي أدلى به ممثل نيجيريا باسم المجموعة الأفريقية وممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة

عدم الانحياز. ولعلي أؤيد أيضا بعض المشاعر التي أعرب عنها زميلي الباكستاني.

إن هيئة نزع السلاح، بوصفها الهيئة التداولية الوحيدة لآلية نزع السلاح، لديها إمكانات هائلة للمضي قدما بالمفاوضات المتعددة الأطراف على مسائل نزع السلاح. أفسحت دورة العام الماضي لهيئة نزع السلاح للوفود المجال والوقت لإجراء مداولات مكثفة، لكن من دون التوصل إلى اتفاق مشترك على أي شيء ذي مضمون حقيقي. مع ذلك، ينبغي ألا يقودنا ذلك إلى اليأس، بل أن يبعث فينا العزم على رص الصفوف في الدورة الحالية بهدف إحراز التقدم. يتعين على الأعضاء تجاوز المسائل الإجرائية التي تبدو مستعصية وتحول في نهاية المطاف دون إجراء المناقشة والاتفاق على المسائل الجوهرية.

في ذلك الصدد، يود وفد بلدي أن يؤكد على عدة نقاط. فيما يتعلق بنزع السلاح النووي، تعترف كينيا بأن الأسلحة النووية لا تزال تمثل أكبر تهديد للبشرية ولذلك فهي تدعو للقضاء التام على الأسلحة النووية باعتباره الضمان الأكيد لإنقاذ البشرية من آثار هذه الأسلحة.

وقد آمن بلدي دائما بأن المشاركة المتعددة الأطراف، وفقا لأحكام ميثاق الأمم المتحدة تظل أكثر الوسائل فعالية لتحقيق نزع السلاح النووي وعدم الانتشار بصورة موثوقة وعلى الصعيد العالمي من أجل حماية وتعزيز السلم والأمن الدوليين.

ونحن نحث الدول النووية على ممارسة العناية الواجبة في تنفيذ جميع التزاماتها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والمعاهدات الدولية الأخرى، والكف عن تطوير أنواع جديدة من الأسلحة النووية. كما نشجع المجتمع الدولي على مواصلة السعي نحو النفاذ المبكر لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

تحيي كينيا بدء نفاذ المعاهدات الإقليمية لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، بما في ذلك معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا. وندعو جميع الدول الأفريقية التي لم توقع أو تصدق بعد على المعاهدة أن تفعل ذلك على وجه السرعة.

تدعو كينيا جميع الدول الأعضاء لإظهار الإرادة السياسية والتعاون اللازمين حتى يتسنى لنا أن نبدأ في رؤية تحرك نحو تنفيذ التوصيات الملموسة في مجال نزع السلاح والسلام والأمن الدوليين التي نسعى إليها كلنا لعدة عقود.

أما بخصوص الأسلحة التقليدية، فما زال الاتجار غير المشروع وانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تشغل بال بلدي ومنطقتنا بأسرها، لما لهما من تأثير سلبي على تحقيق الأمن والتنمية. في ذلك السياق، فإن كينيا مؤيد قوي لبرنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. كما دعمت كينيا باستمرار التوصل إلى معاهدة ملزمة قانونا لتجارة الأسلحة تحكم عمليات نقل الأسلحة وذلك لضمان أن الأسلحة المتداولة بصورة مشروعة لا ينتهي الأمر بها في السوق غير المشروعة.

في ذلك الصدد، يسرنا اتفاق المجتمع الدولي على أن هناك حاجة إلى اتخاذ إجراءات دولية للتصدي للاتجار غير المنظم في مجال الأسلحة التقليدية. وتؤيد كينيا بقوة عقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بإبرام معاهدة تجارة الأسلحة المقرر عقده في عام ٢٠١٢. ونلاحظ مع الارتياح العمل الإيجابي الذي تم الاضطلاع به في آخر اجتماعين للجنة التحضيرية للمؤتمر، ونتطلع إلى مداولات ذات مغزى خلال اجتماعاته المقبلة.

أخيرا، فإننا اعتمادا على ما حدث في دورة العام الماضي، حيث جرت مناقشات الأعضاء في جو من الاحترام

المتبادل والتسامح، نناشد من أجل سيادة الروح نفسها خلال الدورة الحالية لكي يتسنى المضي قدما بمهمتنا الهامة.

نحن ندرك أن القضايا المطروحة معقدة للغاية ولا يمكن فصلها عن الواقع السياسي. ومع ذلك، ليس لدينا أي بديل سوى أن نعيد تكريس أنفسنا لمواجهة تلك التحديات الهائلة في محاولة للمضي قدما بجدول أعمال نزع السلاح.

السيد مؤمن (بنغلاديش) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتهنئتكم، السيد الرئيس، وبتهنئة المكتب على انتخابكم عن جدارة. إنني على ثقة بأن قيادتكم وحكمتكم ستوجه أعمالنا في اللجنة لتؤتي ثمارها. وأشكر أيضا الممثل السامي لشؤون نزع السلاح على بيانه الهام.

تؤيد بنغلاديش البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا بالنيابة عن دول حركة عدم الانحياز.

ونظرا للتطورات الراهنة المشجعة في مجال نزع السلاح النووي وعدم الانتشار، يمكن أن يكون عمل هذه الدورة حاسما في توجيه وتعزيز جدول أعمالنا لنزع السلاح. يبدو أن الإرادة السياسية اللازمة تُحدِث فرقا. ومما يشجعنا التصريحات الصادرة عن عواصم مختلفة بشأن وعودها بالنهوض جوهريا بجدول أعمال نزع السلاح النووي. وبوصف بنغلاديش رئيس الدورة الأولى لمؤتمر نزع السلاح في ٢٠١٠، فقد بذلت قصارى جهدها لجمع جميع الأطراف معا.

لم يكن لدى بنغلاديش أي وهم بشأن بقاء معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية المتبقية حجر الزاوية في نظام عدم الانتشار النووي أو الركيزة الأساسية للسعي من أجل نزع السلاح النووي واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. وقد أعاد مجلس الأمن تأكيد ذلك. تؤكد بنغلاديش مجددا دعوتها، كما ورد أيضا في قرار مجلس الأمن ١٨٨٧ (٢٠٠٩)، الدول التي ليست أطرافا في معاهدة عدم الانتشار إلى الانضمام إلى المعاهدة بوصفها دولا غير حائزة للأسلحة النووية، وذلك لتحقيق عالميتها في وقت مبكر، والامتثال لشروطها لحين انضمامها إلى المعاهدة.

تدعو بنغلاديش إلى اتباع نهج متوازن في معالجة الركائز الثلاث لمعاهدة عدم الانتشار. وتلك الركائز هي نزع السلاح النووي من البلدان الحائزة للأسلحة النووية في الوقت الراهن، وعدم الانتشار في البلدان غير الحائزة لها بعد والاستخدام السلمي للطاقة النووية من جانب الجميع. كما تكرر بنغلاديش دعوتها لجميع الدول، ولا سيما الدول المتبقية الواردة أسماؤها في المرفق ٢، الامتناع عن إجراء تفجيرات التجارب النووية والتوقيع والتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ويسرني أن أعلن أن بنغلاديش هو أول دول جنوب آسيوي يرد اسمها في المرفق ٢ تنضم إلى الحظر الشامل للتجارب النووية. ونحن مقتنعون بأن النفاذ المبكر لمعاهدة الحظر الشامل وإضفاء الطابع العالمي عليها يمثلن لبنة بالغة الأهمية من أجل تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية.

كما تدعو بنغلاديش الأطراف في معاهدة عدم الانتشار، عملا بالمادة السادسة من المعاهدة، أن تتعهد بمواصلة المفاوضات بحسن نية على التدابير الفعالة المتعلقة بالأسلحة النووية ونزع السلاح، وعلى معاهدة بشأن نزع السلاح العام والكامل تحت رقابة دولية صارمة وفعالة. تدعو بنغلاديش كذلك جميع الدول الأخرى للانضمام إلى هذا المسعى.

تؤيد بنغلاديش اقتراح الأمين العام المؤلف من خمس نقاط بشأن نزع السلاح النووي. ويسعدني أن أشير إلى أن البرلمان البنغلاديشي اتخذ قرار بالإجماع في العام الماضي يؤيد نزع السلاح النووي العام ويدعو إلى إبرام اتفاقية للأسلحة

النووية. وحث القرار أيضا جميع الحكومات في العالم والبرلمانات الوطنية دعم مبادرة الأمم المتحدة. ويجسد القرار سياسة بنغلاديش المؤيدة لتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. وأكد من جديد دعم بلدنا الكامل لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. والأهم من ذلك، أن القرار دعا أيضا البلدان ذات القدرات النووية إلى تحويل مبلغ الـ ١٠٠ بليون دولار الذي تنفقه سنويا على برامج الأسلحة النووية لبرامج لتخصيصه للتكيف مع تغير المناخ وتحقيق أهداف الأمم المتحدة الإنمائية للألفية بدلا من ذلك.

وتتمتع بنغلاديش، وهي بلد ملتزم دستوريا بنزع السلاح العام والكامل، بسجل ناصع في مجال نزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة النووية والتقليدية. فنحن طرف في جميع صكوك الأمم المتحدة تقريبا المتعلقة بنزع السلاح وعدم الانتشار النووي، ونسعى ضمن مواردنا المحدودة، من أجل تنفيذها تنفيذا تاما على الصُعُد الوطنية والإقليمية والدولية.

نود أن نؤكد هنا أنه ولئن كنا نؤيد كل الجهود غير التمييزية صوب نزع السلاح النووي وعدم الانتشار، فإن بنغلاديش تعترف بحق جميع الدول الأطراف في المعاهدة غير القابل للتصرف،على النحو المنصوص عليه في المادة الرابعة من المعاهدة، في تطوير البحث وإنتاج واستعمال الطاقة النووية للأغراض السلمية، دون تمييز وتماشيا مع المادتين الأولى والثانية من المعاهدة. بنغلاديش، على سبيل المثال، اختارت بوعي ودون قيد أو شرط أن تظل بلدا غير نووي. ونحن نعمل حاليا على الاستفادة الجيدة من أحكام معاهدة حظر الانتشار النووي في الأغراض السلمية للطاقة النووية من أجل تحسين مستوى معيشة شعبنا، تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية. أبرمت بنغلاديش أيضا اتفاق ضمانات مع الوكالة الدولية، بما في ذلك البروتوكول الإضافي، وذلك كجزء من التزامنا بعدم الانتشار.

وبينما يتعين علينا مواصلة العمل على القضاء على أسلحة الدمار الشامل من على وجه كوكب الأرض، يجب علينا ألا نغفل عن التهديدات الدائمة التي يشكلها انتشار الأسلحة التقليدية، بما في ذلك الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. تؤيد بنغلاديش بذل الجهود العالمية الرامية إلى إبرام معاهدة لتجارة الأسلحة لضمان الشفافية في عمليات نقل الأسلحة التقليدية.

كما تدعو بنغلاديش إلى وضع حد لاستخدام الألغام الأرضية المضادة للأفراد. فالعديد من المدنيين، بمن فيهم الأطفال والنساء، وقعوا ضحية للألغام الأرضية في حالات الصراع وما بعد انتهاء الصراع. بنغلاديش أوفت بالتزاماتها بموجب اتفاقية الألغام الأرضية من خلال تدمير مخزونها. وندعو جميع الدول التي لم تفعل ذلك بعد إلى الانضمام إلى اتفاقية أوتاوا. وينبغي أيضا أن تمتد يد العون في عمليات إزالة الألغام وإعادة تأهيل الضحايا في البلدان المتضررة.

ختاما، لدينا سبب وجيه لنكون أكثر تفاؤلا من أي وقت مضى بشأن التقدم المحرز في برنامج نزع السلاح وعدم الانتشار. هذا يمكن أن يكون حقا وقتا للنظر إلى أبعد مما تم اعتبار أنه قابل للتحقيق على مدى كل هذه السنوات والعمل من أجل وضع جدول أعمال طموح لنزع السلاح لجعل كوكب الأرض مكانا أكثر أمنا لنا جميعا، والأهم من ذلك، للأجيال المقبلة.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٥.